الموسم الثاني
للانصات المركزي

الملف التركي: الكرد في ولاية اردوغان الثالثة والسياسة الخارجية في عهد فيدان

المرصد
AL-MARSAD
marsaddaily.com

السنة 29
الخميس
2023/06/08

No. : 7803

سابقة خطيرة

تنديد بتدخل الحزب في عمل القضاء

ملف خاص: سوء السلوك القضائي و سيادة القانون

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير

محمد شيخ عثمان

٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم

حسن رحمن ابراهيم

الاشراف الفني

شوقي عثمان امين

المطبعة

احمد غريب قادر

في هذا العدد ....

العراق واقليم كردستان ..

- الرئيس بافل: تدخل الحزب في عمل القضاء سابقة خطيرة
- قوباد طالباني: ما يجري في بغداد انعكاس للوضع الداخلي في اقليم كوردستان
- تأكيدات على تعزيز التنسيق الأمني والاستخباري لحفظ الأمن والاستقرار
- عائلة الشهيد هاوكار جاف: نطالب بتشكيل لجنة تحقيق دولية لتصحيح الاخطاء
- الاتحاد الوطني يطالب بحق الشاب المغدور به في اربيل
- كركوك نقطة الانطلاق.. دعوة إلى نبذ الخلافات السياسية في العراق
- التأخير في اقرار الموازنة يعيق عمل الحكومة ونشاطاتها
- رئيس الجمهورية يهنئ باتصال هاتفي الرئيس التركي
- محاورون من أجل القضية.. منبر لإيصال رسالة الاتحاد الوطني الى الوسط العربي

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

- باربرا ليف: الاستراتيجيات الأمريكية في العراق والمنطقة الأوسع
- د. مظهر محمد صالح : صراخ الحمائية و الحمائية المالية

المـرصـــد التركـي و الملف الكردي

- حسني محلي: في ولايته الثالثة.. ماذا سيفعل إردوغان بالكرد؟
- د. علي أبو الخير: الكُرد في الولاية الخمسيّة الأردوغانية الجديدة
- د.محمد نور الدين : هاكان فيدان: ديبلوماسية الاستخبارات... تَخرج من الظلّ
- رقية تشليك : اتجاهات سياسة تركيا الخارجية في عهد هاكان فيدان
- غسان شربل: الملاكـــم التركـــي

المـرصد الايراني

- إيران تستعرض أول صاروخ فرط صوتي و عقوبات امريكية
- إيران تعيد فتح سفارتها في الرياض في ختام قطيعة دبلوماسية

مكافحة سوء السلوك القضائي

- هذا الملف ..الاستقلالية ام السلوك القضائي ؟
- زهير كاظم عبود : استقلالية القضاء العراقي ودور الرئيس مام جلال
- الامم المتحدة: مبادئ أساسية بشأن استقلال السلطة القضائية
- ديفيد ج. ساشار : سوء السلوك القضائي والثقة العامة في سيادة القانون

رؤى و قضـايـــا عالميـــة

- عبدالمنعم الاعسم: محاولات في فهم العالم
- حسام عيتاني: تفجير سد كاخوفكا.. توسيع شبكة الأسرار
- اشتباكات كوسوفو.. الأسباب والحلول المطروحة قبل تفاقم الأزمة

العدد: 7803... 2023-06-08

تدخل الحزب في عمل القضاء سابقة خطيرة

قانون يمهد لانتخابات شكلية وحل القضية عبر التوافق الذي هو مطلب اغلب الاطراف السياسية في الاقليم.

واستقبل رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني في دباشان، يوم الاربعاء ٢٠٢٣/٦/٧ الينا رومانوسكي سفير الولايات المتحدة في العراق.

وفي لقاء حضره رفعت عبدالله مقرر الهيئة العاملة للمكتب السياسي، جرى بحث آخر المستجدات السياسية والاقتصادية والامنية في الاقليم والعراق وتم التأكيد على مواصلة الحوار الوطني والبناء بهدف حل المشكلات والحفاظ على استقرار المنطقة.

وحول وضع الاقليم عامة ومسألة الانتخابات واستقلالية السلطة القضائية بشكل خاص، اكد الرئيس بافل جلال طالباني: « ان سياسة واستراتيجية الاتحاد الوطني حول هذه المسألة واضحة، حيث منذ البداية كنا مع اجراء الانتخابات، لكن انتخابات نزيهة بعيدة عن التدخلات، عبر قانون جديد و مفوضية قوية وليس قانون يمهد لانتخابات شكلية، ومازال هناك متسع من الوقت، ويمكن حل القضية عبر التوافق الذي هو مطلب اغلب الاطراف السياسية في الاقليم.

واضاف الرئيس بافل: «للاسف فإن سيادة السلطة القضائية الان تحت السؤال وان الحزب يتدخل في عمل القضاء، وهذا تطور خطير يجب الحد منه».

علاقة الاقليم مع بغداد

وحول علاقة الاقليم مع بغداد والمحاولات الايجابية لحل المشكلات، قال الرئيس بافل جلال طالباني: «ان العمل المشترك مع اصدقائنا في بغداد وتوسيع التعاون والتنسيق في مجالات مختلفة سيكون عامل قوتنا وبقائنا ككيان قوي لخدمة مواطنينا اكثر.

وخلال اللقاء اعلن الرئيس بافل جلال طالباني: « ان الاوضـاع السياسية الراهنة في الاقليم لاتخدم اي طرف بل تبعدنا عن السياسة والحكم الرشيد، بحيث لايمكننا ان ننهي هذا الوضع اذا لم نتخل عن عقلية الاستبداد والتفرد، ولم نعمل معا لتحقيق المصالح القومية والوطنية.

هذا وأجرت سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية ألينا رومانوسكي، اليوم الأربعاء، زيارتها الأولى إلى مدينة السليمانية منذ توليها المنصب في الثاني من حزيران عام ٢٠٢٢.

وقالت رومانوسكي في تغريدة تابعها المسرى "كانت زيارتي الأولـى إلى السليمانية رائعة، التقيت مع نشطاء بيئيين وخبراء من منظمة نمور بلا حدود ومؤسسة كردستان النباتية وتحدثنا بشأن تغير المناخ والحفاظ على البيئة".وأضافت "كما تجولتُ في مصنع السليمانية الثقافي برفقة الفنان المحلي بهاء الدين والمخرج خبات".

» الاوضاع السياسية الراهنة في لاتخدم اي طرف و تبعدنا عن الحكم الرشيد «

ما يجري في بغداد انعكاس للوضع الداخلي في اقليم كوردستان

استقبل قوباد طالباني نائب رئيس وزراء اقليم كوردستان الثلاثاء ٢٠٢٣/٦/٦، في أربيل، مع اوليفييه ديكونتي القنصل العام الفرنسي في اقليم كوردستان، وبحث معه آخر المستجدات السياسية والعلاقات بين الاقليم وبغداد ومسألة مشروع قانون الموازنة الاتحادية.

وفيما يخص الوضع الداخلي في اقليم كوردستان، قال قوباد طالباني: «لست مرتاحا للوضع الراهن في الاقليم وكان من الضروري أن تكون العلاقات بين الأطراف السياسية أفضل مما هي عليه الآن، ولاسيما أن الكورد أحوج ما يكونون اليوم الى وحدة الخطاب وتنظيم بيتهم، لأن التحديات التي تواجه كوردستان أكبر وأوضح»، مشيرا الى انه «لم يفت الأوان بعد لكي تصل الأطراف السياسية الى اتفاق بعد الأخذ بنظر الاعتبار المخاطر الموجودة، وبما يتلاءم مع المرحلة الراهنة».

وبشأن موقع ومكانة اقليم كوردستان في بغداد، والعلاقة بين حكومة الاقليم والحكومة الاتحادية، قال نائب رئيس الوزراء: «ما يحدث في بغداد هو انعكاس للوضع الداخلي في الاقليم، لذا ينبغي قبل أي شيء آخر تنظيم البيت الكوردي، حينها يمكننا أن نظهر في بغداد أكثر قوة ووحدة، وأن ندافع عن استحقاقاتنا الدستورية»، مضيفا: «للوصول الى وحدة الصف والخطاب هذه، نحتاج جميعا الى مراجعة مواقفنا».

وفي ختام اللقاء تقدم قوباد طالباني بالشكر الى القنصل العام الفرنسي، لإرسالهم مختصين في مجال الاصلاح الاقتصادي الى مكتب نائب رئيس الوزراء، للتعاون في تنفيذ برامج الاصلاح».

تأكيدات على تعزيز التنسيق الأمني والاستخباري لحفظ الأمن والاستقرار

استقبل جلال شيخ ناجي رئيس وكالة الحماية والمعلومات/ المعلومات في قلاجوالان، الثلاثاء، وفدا من القوات الخاصة الأمريكية في اقليم كوردستان.

وبحث الجانبان خلال اللقاء، آخر المستجدات الأمنية والعسكرية والتسيق الاستخباري بين الطرفين والقوات العراقية، حيث تم التأكيد على ضرورة تطوير آليات التعاون المشترك من أجل استتباب الأمن والاستقرار وحماية المصالح العليا.

ومن جانبه اعتبر جلال شيخ ناجي، التنسيق بين القوات الأمنية في الاقليم والعراق وقوات التحالف، وخاصة القوات الأمريكية، خطوة ايجابية باتجاه نجاح المساعي المبذولة لحفظ الأمن والاستقرار، وقال: «من نتائج هذا التنسيق والتعاون، القيام بالعديد من العمليات الفعاليات الأمنية والعسكرية المثمرة وكان لها تأثير ايجابي في استقرار الوضع الأمني، وهذه العلاقات ستستمر بلاشك ونعمل على تعزيزها».

بدوره شدد قائد القوات الخاصة الأمريكية في الاقليم على مواصلة تقديم الدعم بإعطاء المشورة وتطوير القدرات الاستخبارية لاقليم كوردستان.

عائلة الشهيد هاوكار جاف:

نطالب بتشكيل لجنة تحقيق دولية لتصحيح الاخطاء

اكدت عائلة الشهيد هاوكار جاف انها تفتخر بانتمائها الى صفوف الاتحاد الوطني الكوردستاني، مؤكدة ان القرارات التي صدرت في ملف الشهيد هي قرارات سياسية وليست قانونية.

وقال سيروان جاف شقيق الشهيد هاوكار جاف خلال مؤتمر صحفي حضره PUKMEDIA: ان هناك من يقوم بالمتجارة بملف الشهيد هاوكار جاف، ويذرف دموع التماسيح من اجل الحصول على المناصب ويريد زرع الفتنة بين افراد عائلتنا عن طريق تحريف الحقائق.

واضاف: نحن وعائلتنا نفتخر بأننا ننتمي الى الاتحاد الوطني الكوردستاني وحتى الشهيد هاوكار كان يفتخر بانتمائه للاتحاد الاتحاد الوطني الكوردستاني لكن مع الاسف تم استخدام ملف الشهيد هاوكار جاف للتصفيات السياسية.

واوضح: نحن نسأل ألم يكن مقررا تشكيل لجنة محايدة للتحقيق في ملف الشهيد هاوكار جاف؟، لماذا اتخذ الحزب الديمقراطي هذا القرار المنفرد؟، واذا كان متفقا مع الاتحاد الوطني في بغداد فهل كانت هذه القرارات ستصدر؟.

وقال شقيق الشهيد هاوكار جاف: نحن نرفض جميع القرارات الفردية التي صدرت من محكمة اربيل، ونطالب بتشكيل لجنة تحقيق دولية لتصحيح الاخطاء والاطلاع على جميع الوثائق واعلانها الى الرأي العام، عند ذلك يمكن للمحاكم اصدار قرارات اعدام بحق المذنبين، وليس الاحتفاظ بالمتهم الاصلي واستخدامه في الحرب السياسية.

وتابع سيروان جاف: نحن نحتفظ بادلة موثوقة حول هوية القاتل الحقيقي للشهيد هاوكار جاف، وهم معروف عندنا وسنعلن جميع الوثائق الموجودة لدينا حين تشكيل لجنة دولية مشتركة، ونطالب ممثلي جميع الدولة الاجنبية الموجودة في اقليم كوردستان عدم الصمت تجاه ملف اغتيال الشهيد هاوكار جاف، والمطالبة بافشال هذا السيناريو الكارتوني، ونقول لقتلة الشهيد هاوكار جاف، سنظهر وجهكم الحقيقي في وقت قريب وسنكشف وجهكم القبيح للرأي العام العالمي والمحلي.

PUKMEDIA

الاتحاد الوطني يطالب بحق الشاب المغدور به في اربيل

اعتقلته قوات الاسايش وبعد عدة ساعات تم تسليم جثته الى عائلته

اكد الاتحاد الوطني الكوردستاني انه يدعم مطالب الشاب المغدور به في اربيل والذي اعتقلته قوات الاسايش وبعد عدة ساعات تم تسليم جثته الى عائلته.

وقال مجيد محمد مسؤول مركز تنظيمات الاتحاد الوطني الكوردستاني في اربيل خلال مؤتمر صحفي حضره PUKMEDIA: ان الشاب المغدور اسمه (علي محمد) هو ابن أحد شهداء الاتحاد الوطني الكوردستاني، اعتقل من قبل قوات الآسايش دون اي سبب وبعد عدة ساعات تم تسليم جثته الى عائلته دون ذكر اي سبب لاعتقاله.

واضاف: نحن نريد توضيح سبب اعتقاله، ولماذا توفي؟، لماذا قوات الآسايش تقوم باعتقاله؟، فهذا الشخص كاسب في سوق اربيل لماذ اعتقل بهذه الصورة؟.

وقال: نحن في الاتحاد الوطني الكوردستتاني ندعم مطالب هذه العائلة لحين ظهور الحقائق ولن نتوقف عن مطالبنا لحين الحصول على جواب واضح ومقنع مع قبل السلطات المعنية ونطالب الادعاء العام والسلطات القضائية في اقليم كوردستان بضرورة العمل على توضيح الحقائق.

وقال مجيد محمد: ما هي علاقة الآسايش بهذا العمل نحن لن نتوقف وسنأخذ الملف الى محكمة التمييز الاتحادية اذا لم نحصل نحن وعائلة الشاب المغدور على جواب مقنع.

وقال مسؤول مركز تنظيمات اربيل: هذا الشخص قام بتجاوز صغير يدخل في اطار السلطات البلدية فما هي علاقة قوات الآسايش بهذا الامر؟، ولماذا اعتقلته بهذه الصورة، التجاوزات من صلاحيات قائممقامية اربيل وليس الآسايش.

واوضح: نحن وعائلته نشكك بان سبب الوفاة كان من الهلع والخوف او من التعذيب الذي حصل ضده، لان هذا الشاب المغدور به لم تكن لديه أية امراض مسبقة قبل اعتقاله، ونحن ننتظر رد اللجنة المختصة القادمة من السليمانية التي ستقوم بتشريح جثة الشاب لمعرفة ما هي اسباب الوفاة وسنعلن هذه النتائج للرأي للعام.

وقال: نحن ندعم موقف عائلة الشاب المغدور به وندين أسلوب اعتقاله والتخويف الترهيب الذي تعرض له هذا الشاب، وما حدث هو ترهيب وتخويف للمواطنين في عاصمة اقليم كوردستان.

هذا ولقي زيرك علي الشاب في عقده الرابع من عمره مصرعه بعد اعتقاله من قبل قوات الآسايش في محافظة أربيل.

وقال أحد أقرباء الشاب المتوفى: إن (زيرك علي محمد) لم يتورط في مشاكل مع أحد ولم يكن يعاني من أمراض مزمنة»، مبينا أن «جثته بدت عليها آثار تعذيب».

بدوره قال شقيق الضحية، إن «آسايش منطقة (سيداوه) اقتادت شقيقي ولم تخبرنا بسبب الاعتقال»، مستدركا بالقول «تسلمنا جثته بعد ٣ ساعات من اعتقاله».

PUKMEDIA

كركوك نقطة الانطلاق..
دعوة إلى نبذ الخلافات السياسية في العراق

اقيم في محافظة كركوك مؤتمر تحت شعار (كركوك نقطة الانطلاق)، ضم مختلف اطياف المدينة وقومياتها من أجل نبذ الخلافات السياسية وإعداد الدراسات الاستشارية والاستراتيجية الكفيلة بتدارس المعوقات التي تواجه تقدمها والاسهام بحلحلتها، وثمن المشاركون دور رئيس الجمهورية عبد اللطيف رشيد في ذلك.

ويقول المحامي والناشط السياسي الكوردي بشدار حسن للمسرى: إن "الخلافات السياسية في العراق لها تاريخ وجذور، خاصة خلال الانتخابات وهي خلافات موجودة وواردة في كل العالم، متمنيا انتهاء الخلافات بانتهاء العمليات الانتخابية في العراق".

واضاف، ان "الخلافات قبل الانتخابات واردة وطبيعية لكن على ان تكون لها حدود ومنافسات شريفة لخدمة البلد ومن المفروض انتهاء الخلافات بين الاطراف بعد انتهاء الانتخابات، اما اذا بقيت الخلافات فهذا يدل على الجهل السياسي".

واوضح حسن، ان "الدراسات الاستراتيجية في مثل هكذا مؤتمرات بامكانها تقوية النسيج العراقي والمشتركات الموجودة بين ابناء الشعب وخدمة البلد".

من جانبه، شدد عدنان هادي وهو شيخ عشيرة من خلال المسرى على ان "كركوك هي جوهرة العراق وهي مدينة عراقية، لكن عندما يحين وقت الانتخابات نجد تصارع القوى السياسية الموجودة في كركوك للبحث عن مصالحها الشخصية والحصول على مطامعها الشخصية على حساب المكونات الاخرى".

واضاف، "نطلب من فخامة رئيس الجمهورية ان يقوم بدوره القيادي والرئيسي والدستوري في لملمة الاطـراف والاحـزاب السياسية تحت المظلة العراقية وان يكون هدفها الاوحد هو حماية العراق وخدمته، وبالتالي فان كركوك مدينة عراقية وجميع المكونات عراقية، طالبا من رئيس الجمهورية الدعوة الى تجمع او مؤتمر عام ودعوة جميع الفرقاء السياسيين في كركوك الى التفاهم والتعايش السلمي بعيدا عن المحاصصة وبعيدا عن الطائفية وان الجميع عراقيون تحت خيمة العراق".

من جهته، قال الناشط المدني محمد عماد للمسرى: إنه "كلما اقترب موعد الانتخابات في الاونة الاخيرة او التصويت على الموازنة، تبدا الكيانات السياسية بخلق المشاكل والخلافات الامر الذي يؤثر سلبا على الشعب العراقي وان الشارع يتاثر بهذه الخلافات ومن خلالها تتعطل كافة المسائل المالية والسياسية والامنية في المحافظات كافة، مشيرا الى ان ذلك يؤثر سلبا على البلد".

الناشطة المدنية رشا عباس، من جانبها اكدت للمسرى، ان "كل حزب يصدر بيانات طائفية لا يريد مصلحة العراق والعراقيين".

واضافت عباس، انها "كسياسية ومرشحة، تشد على ايدي الاخوة والاخوات المرشحين على ان يكونوا يدا واحدة لمصلحة الشعب والصالح العام".

المسرى

التأخير في اقرار الموازنة يعيق عمل الحكومة ونشاطاتها

بيان صادر عن رئيس جمهورية العراق

يتابع شعبنا باهتمام إقرار الموازنة كخطوة مهمة نحو تأمين متطلبات البناء والإعمار في بلدنا والشروع بتنفيذ التنمية واستكمال الخدمات التي تحتاج إليها مختلف المدن والمحافظات.

وإذ نرحب بانعقاد جلسة مجلس النواب يوم الخميس ٢٠٢٣/٦/٨ من أجل إقرار الموازنة، فإننا نثمن جهود مجلس الوزراء ومجلس النواب في التقدم باتجاه إنجاز إقرارها حيث سنعمل على المصادقة عليها، وبهذا الصدد نؤكد أن أي تأخير سيكون من شأنه أن يعيق عمل الحكومة ونشاطاتها، وسيضر باحتياجات المواطنين.

ننتظر من السادة أعضاء مجلس النواب قراراً واضحاً ونهائياً بشأن إقرار الموازنة تلبيةً للمسؤوليات والمهمات الكبرى التي يجب الاضطلاع بها بما يلبي طموحات الشعب ويرتقي بالمستوى المعيشي والخدمي ويؤمن تطبيقاً فعالاً لبنود الموازنة في خطط التنمية والاعمار.

د. عبد اللطيف جمال رشيد

رئيس الجمهورية

رئيس الجمهورية يهنئ باتصال هاتفي الرئيس التركي

أجرى فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد اتصالا هاتفيا مع فخامة الرئيس التركي السيد رجب طيب أردوغان.وأعرب رئيس الجمهورية عن خالص تهانيه وتبريكاته لنظيره التركي بمناسبة تجديد انتخابه رئيسا لجمهورية تركيا، متمنيا التوفيق والنجاح للرئيس أردوغان في أداء عمله، وللشعب التركي دوام الرفاه والرخاء.وأكد السيد الرئيس حرص العراق على تعزيز العلاقات الثنائية وتوسيع آفاق التعاون البنّاء بين البلدين وبما يخدم المصالح المشتركة للشعبين الجارين.

بدوره، عبّر الرئيس التركي عن خالص شكره وتقديره لفخامة الرئيس عبد اللطيف جمال رشيد على مبادرته الكريمة في الاتصال وإرسال برقية التهنئة، وتمنى للعلاقات بين البلدين دوام التقدم والازدهار.

أهمية تعزيز العلاقات الثنائية مع الاردن

من جهة اخرى استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الثلاثاء ٦ حزيران ٢٠٢٣ في قصر بغداد، سعادة سفير المملكة الأردنية الهاشمية لدى العراق السيد منتصر الزعبي.وفي مستهل اللقاء، نقل السفير لفخامة الرئيس تحيات العاهل الأردني جلالة الملك عبد الله الثاني، وشكر وتقدير جلالته والعائلة المالكة لمشاركة رئيس الجمهورية والسيدة الأولى في مراسم عقد قران وزفاف ولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير الحسين بن عبد الله.وأكد السيد الرئيس أهمية تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين لما لذلك من أثر إيجابي في ترسيخ الاستقرار في المنطقة، مبينا فخامته الحرص على تطوير التعاون البنّاء في المجالات ذات الاهتمام المشترك.وحمّل السيد الرئيس السفير الزعبي تحياته وشكره لجلالة الملك عبد الله الثاني، معرباً عن تمنياته بمزيد من النجاح لعلاقات الأخوة والتعاون.بدوره، أكد السفير منتصر الزعبي رغبة الأردن حكومة وشعباً على تعزيز الأواصر بين البلدين والشعبين الشقيقين لتحقيق تطلعاتهما في التقدم والرفاه وترسيخ الاستقرار السياسي والاقتصادي في المنطقة.

محاورون من أجل القضية..
منبر لإيصال رسالة الاتحاد الوطني الى الوسط العربي

جرت الثلاثاء ٢٠٢٣/٦/٦، في مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكوردستاني، مراسيم افتتاح مكتب (محاورون من أجل القضية)، بحضور ستران عبدالله عضو المكتب السياسي مسؤول مكتب إعلام الاتحاد الوطني وفريال عبدالله عضو المجلس القيادي، وأعضاء مكتب الاعلام وجمع من الكتاب والصحفيين.

في بداية المراسيم، قدم مسؤول مكتب الاعلام نبذة مختصرة عن تاريخ اعلام الاتحاد الوطني ومراحل تطوره وتأثيراته، كما تقدم بالشكر لمجموعة (محاورون) الذين يعملون بإخلاص على إيصال وإيضاح رؤى وسياسة الاتحاد الوطني الكوردستاني الى الشارع السياسي العراقي، وقال: «لتطوير المجموعة سنقوم بفتح مكاتب لها في أربيل وكركوك ودهوك»، مؤكدا دعم مكتب الاعلام لإنجاح مهام المجموعة وتطويرها.

من ثم، تم منح شهادات تقديرية الى أعضاء مجموعة (محاورون من أجل القضية) والداعمين لها، بمن فيهم الموقع الرسمي للاتحاد الوطني الكوردستاني PUKMEDIA.

وعن افتتاح المكتب، قالت فريال عبدالله عضو المجلس القيادي للاتحاد الوطني الكوردستاني لقناة (المسرى): «اليوم تم افتتاح مكتب (محاورون) في مكتب الاعلام، وهذا شيء جيد ومحط اهتمام الاتحاد الوطني، لأن الغرض الأساس من نشوء (محاورون من أجل القضية) هو نقل رؤى وسياسة الاتحاد الوطني حول مختلف القضايا الى العالم العربي بشكل واقعي».

وحول دور ومهام المجموعة تحدث برهان الشيخ رؤوف أحد أعضاء (محاورون) قائلا: «محاورون من أجل القضية عبارة عن مجموعة من محاوري الاتحاد الوطني الكوردستاني من المحللين السياسيين والمتحدثين باسم الحزب، للدفاع عن القضية الكوردية وسياسة الاتحاد الوطني في المنابر الاعلامية العراقية والعربية بشكل عام».

أما غياث السورجي مسؤول اعلام مركز تنظيمات الموصل للاتحاد الوطني الكوردستاني، فقد أكد أهمية افتتاح المكتب، مشيرا الى أنه يضم كتابا وصحفيين من مختلف المناطق.

الاستراتيجيات الأمريكية في العراق والمنطقة الأوسع

باربرا ليف، مساعدة وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى، الولايات المتحدة الأمريكية

دلاور علاء الدين، رئيس مؤسسة الشرق الأوسط للبحوث (المحاور)

*منتدي العراق: من أجل الاستقرار والازدهار

لقد مرت العلاقة بين الولايات المتحدة والعراق بمراحل عديدة، وقد قيمت هذه الجلسة، مع مساعدة وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأدنى باربرا ليف، الديناميات بين البلدين، بعد أكثر من عشرين عاما من عام ٢٠٠٣. في ظل الإدارتين السابقتين وحتى

الى القوى الكردستانية:انظروا إلى التهديدات على عتبة داركم

يومنا هذا، مع الرئيس بايدن ورئيس الوزراء السوداني، تأكد الدولتين علي إن الاستقرار والثقة المتبادلة أمـران أساسيان، حيث تواصل الولايات المتحدة التعهد بدعم عملية بناء الدولة في العراق عبر مجالات متعددة، بما في ذلك قطاع الأمن والاقتصاد والبيئة.

العراق بلد مهم استراتيجيا في الشرق الأوسط، ويوفر الفرصة لبناء الجسور والتحالفات حيث لا تستطيع الولايات المتحدة ذلك. حتما، تتأثر العلاقة بين البلدين بعلاقة الولايات المتحدة مع القوى الإقليمية الأخرى، وديناميكيتها مع الدول المجاورة، بما في ذلك إيران.

وبحثت هذه الجلسة الحوارية الاستراتيجية الأوسـع نطاقا والتحديات والفرص المتاحة لكلا البلدين في المستقبل.

"العراق هو حجر الزاوية في قوس المنطقة ... ما هو جيد في العراق سيكون جيدا للمنطقة الأوسع"، بدأت باربرا ليف بالقول، موضحة عملية صنع القرار في إدارة بايدن. وأضافت "نعتبر سيادة العراق حاسمة لكل ما يجب أن يكون صحيحا بشأنه... كل قرار يتم اتخاذه يتم تأطيره من خلال ما إذا كان جيدا لسيادة العراق".

وتابعت ليف أن العلاقة بين الولايات المتحدة والعراق هي "شراكة بزاوية ٣٦٠ درجة" تقوم على "الأمن والاستقرار والسيادة"، وهي علاقة تتجاوز بناء قوة دفاع عراقية قوية، لتشمل مشاريع تركز على الاقتصاد وتغير المناخ وتعزيز الروابط الثقافية.

وردا على سؤال من دلاور علاء الدين حول سبب عدم قدوم الشركات الأمريكية إلى العراق، أخبرت ليف الحضور أنه يجب على العراق خلق "بيئة مشجعة للأعمال"، حيث تكون المنظمات والأفراد قادرين على العمل بشفافية وإمكانية التنبؤ.

وأضافت: "من اللافت للنظر بالنسبة لي كيف تسير البيئة الأمنية إلى الأمام، وذلك بسبب العمل الجيد لهذه الحكومة"، مشيدة بالدور الاستشاري لبلدها في مساعدة الحكومة العراقية. "في هذه المرحلة، هناك نقص في فهم مدي تغير العراق [نحو الخارج]"، أشارت ليف".

وأضافت: "بالتأكيد بين الأمريكيين، لا يوجد فهم كاف لإمكانيات العراق خارج قطاع الطاقة"، مشجعة الشباب العراقي على زيارة أمريكا ورواية قصتهم. "هناك كل أنواع التصورات {أو الهواجس} ... كانت رحلتي الأخيرة إلى هنا لإقناع قادة العراق بالمضي قدما في عملية [تشكيل الحكومة].

كان العام بدون حكومة مستقرة طويلا جدا. لقد اتبعنا النهج القائل بأننا سنعمل مع الحكومة التي ستظهر، ونحكم عليها من خلال ما تفعله، وليس ما تقوله".

> رسالتنا إلى أربيل هي أن الانقسام والاقتتال الداخلي يضعفك

البرنامج الحكومي

وتابعت قائلة إن البرنامج الحكومي لرئيس الوزراء السوداني هو بالضبط الشيء الصحيح.

وقالت ليف: "هذا بالضبط ما أمر به الطبيب"، مؤكدة أن الولايات المتحدة ستحكم على الحكومة من خلال ما تفعله، وليس الكلمات وحدها.

وردا على سؤال من علاء الدين حول زيارة الوفد الحكومي الأخير إلى الولايات المتحدة، داعيا إلى المساعدة في القضايا الاقتصادية والمالية في العراق، قالت ليف للحضور: "لقد أجرينا مجموعة غنية من المناقشات حول مجموعة متنوعة من الأشياء ... كان هناك الكثير من النصائح على طول الطريق. هناك أشياء تقوم بها هذه الحكومة بشكل صحيح ... نحن ندخل مرحلة النضج من العلاقة، ونقدم المشورة للحكومة العراقية ولكن لا نفرض الحلول".

العلاقات بين أربيل وبغداد

بعد تحول الحوار إلى العلاقات بين أربيل وبغداد والمشاكل الواضحة للحكم في إقليم كردستان بسياساته المشتتة، حذرت ليف قائلة: "بعبارات كبيرة، الرسالة التي تحملها الولايات المتحدة إلى أربيل هي أن الانقسام والاقتتال الداخلي يضعفك. قد لا توافقون، لكن يجب أن تضعوا خلافاتكم جانبا لخدمة الناس ... عليك أن تفعل ذلك لإطلاق العنان للاقتصاد". وقالت إن من أهم أصول العراق شبابه، ويجب تسخير قوتهم. يجب أن يكونوا قادرين على بدء الأعمال التجارية ومنظمات المجتمع المدني، والمناطق التي لا تستطيع الحكومة الوصول إليها.

إنهم يعملون في ظل قضايا اجتماعية واقتصادية ضخمة، تفاقمت بسبب تغير المناخ. ... عليك إنشاء مساحة [لهم].

ضع خلافاتك الحزبية جانبا، وانظر إلى الصالح العام. انظر إلى التهديدات على عتبة داركم". وقالت: "لا تجلسوا على الجبل وتنتظروا أن تصبح الأمور واضحة"، وأعطت مثالا على مفاوضات خط الأنابيب بين العراق وتركيا، والتي قالت إنها تتطلب الوحدة.

التهديدات طويلة الأجل

وردا على سؤال حول التهديدات طويلة الأجل، كانت ليف واضحة. وقالت: "هناك تهديدات لسلطة الدولة، وهنا أفكر بشكل خاص في الجماعات المسلحة". في نهاية المطاف، ستحتاج الدولة إلى جمعها والتأكد من أنها لا تتصرف خارج سيطرة السلطة". وحول العلاقات الأمريكية بقوي المنطقة والعراق، قالت ليف: "تركيا شريك معقد وشريك تجاري وشريك التركيب [العسكري]".

"ليس لدي شك في أن هذا [الوجود العسكري

> **العراق هو حجر الزاوية في قوس المنطقة**

التركي في العراق] مرفوض من قبل شعب العراق ... هذا شيء نريد أن نتعامل معكم وأنتم تتعاملون مع الحكومة التركية، مع ظهور الحكومة الجديدة هذا الشهر". "تجادل تركيا بأنها تشعر بالتهديد في شمال العراق، مع تهديدات من حزب العمال الكردستاني ... [لكن] لا نريد أن نرى القوات تدخل العراق دون أن تقولوا ذلك".

وفيما يتعلق بانسداد خط الأنابيب بين العراق وتركيا، شددت ليف على الحاجة إلى إمدادات عالمية موثوقة. وأضافت: "سأؤكد عندما أذهب إلى أربيل [هذا الأسبوع] أن وجهة نظرهم هي نفسها"، مشيرة إلى أن المشكلة الحالية تقترب من الحل.

العلاقات السعودية الإيرانية

وإنتقل دلاور علاءالدين بالحديث إلى المصالحات السعودية الإيرانية الأخيرة، فشددت ليف على أن "الانفراج هو الكلمة التي أستخدمها... [يعني] تخفيف التوترات. إنه أمر جيد للغاية". "هل هي مصالحة؟ لا ليس كذلك. هل من الجيد أن يكون للبلدين علاقات أفضل؟ بالطبع". وفي معرض شرحها لكيفية ترحيب الولايات المتحدة بالمشاركة السعودية مع إيران، أخبرت الجمهور أنهم أخبروا دبلوماسييهم: "بالتأكيد، إنطلقوا نحوها، وأضفوها إلى مجموعة أدوات [المشاركة الدبلوماسية]". ومع ذلك، حذرت ليف من أن "إيران لم تغير سلوكها بشكل أساسي".

المهمة العسكرية الأمريكية في سوريا

وفيما يتعلق بسوريا، كانت ليف واضحة بنفس القدر. "المهمة العسكرية الأمريكية في سوريا موجودة هناك لسبب واحد وسبب واحد فقط، لهزيمة داعش. لا يزال التهديد حقيقيا ... الوضع [لا يزال] فظيعا بالنسبة للسوريين الذين يعيشون في البلاد.

وبالنسبة لملايين اللاجئين السوريين في جميع أنحاء العالم، لا توجد فرصة للعودة". "لقد كان نهجنا ثابتا، ولم يلتزم النظام بأي منها على الإطلاق. ويعتقد عدد من الدول أن المشاركة ستجعل نظام الأسد أفضل". "أنا متشككة".

وأشار علاء الدين إلى علامات الوجود الصيني المتزايد في العراق، "لتحل محل الشركات الغربية وغيرها"، متسائلا المسؤول كيف ترى الولايات المتحدة الوجود الصيني والنمو في المنطقة. "نفوذ الصين الاقتصادي آخذ في الازدياد"، وافقت ليف. "هل من الجيد للعراق أن تغادر الشركات الغربية والآسيوية والخليجية هذا السوق وتحل محلها شركات صينية؟ أنت تخبرني! لكنني أعلم أننا [الولايات المتحدة] نستطيع المنافسة في السوق العالمية".

د. مظهر محمد صالح :

صراخ الحمائية و الحمائية المالية

ألم يرتكب أحدكم فضيلة..؟

بهذا الصوت الجهوري علا صوت أحد أعضاء مجلس الشيوخ الامريكي أمام الصحافة وعلى أدراج مبنى الكونغرس في العام ١٩٨٠.

يوم ترامت من باطن النهار أصوات الصحافة، ثم لاحت أشباحهم مبعثرة يحمل أكثرهم أجهزة التصوير ليحيطوا بمقدمة أدراج المبنى التشريعي للولايات المتحدة الامريكية.

كان يوماً طبيعياً من أيام واشنطن عندما انصت الصحفيون بعضهم لبعض وباستغراب حيال صوت أحد أعضاء الكونغرس من الشيوخ وهو يبدي امتعاضه من تعاظم سطوة السلع اليابانية على مجريات التجارة العالمية والتي غزت السوق الامريكية، قائلاً: نحن أجمعنا كمواطنين على أننا طبيعيون لا يشيننا شيء، وأن الأخلاق التجارية التي تديننا هي أخلاق مستوحاة من عصر اقتصادي آخر لم يولد وأننا رواد أخلاق تجارية جديدة صادقة لم ينتظمها التشريع.

فبعد أن انتهى السيناتور الامريكي المتحمس لمذهب الحمائية التجارية من إطلاق عباراته اللاهبة التي تفوه بها، اصطف عدد من أعضاء مجلس الشيوخ الامريكي الآخرين على أدراج المبنى الشامخ، وقبل أن يبتدئوا حديثهم الصحفي تباعاً حول أهمية الحماية التجارية، قام أحد الشيوخ من فوره وتولى بنفسه تهشيم جهاز راديو ياباني صغير نوع توشيبا!!

فبعد أن رماه أرضاً أمام الصحفيين المحتشدين، تحطم الجهاز الصغير الى قطع متبعثرة هنا وهناك، عندها أخذ الصحفيون يلتقطون الصور التاريخية، وبكاميراتهم اليابانية الصنع، حطام ذلك الراديو.

فقد أطلق ذلك الحدث الإشارة الأولى للحمائية التجارية في رحم العولمة والترويج الى الفكر الليبرالي الجديد والتطلع الى التجارة الحرة في مطلع ثمانينيات القرن الماضي.

ولم تكن ابتسامة اليابانيين حينها وإجاباتهم على الحدث الصحفي الامريكي سوى الاكتفاء بمقولة واحدة لا غير: «إن الحمائية التجارية هي الأخت القبيحة للعولمة!!».تذكرت الحادث المذكور آنفاً، وأنا أتطلع الى خبر نشر في واحدة من الصحف البغدادية مفاده: ان وزير التجارة الياباني الذي زار واشنطن في نيسان ٢٠١٤ قد صرح بأن المحادثات التجارية مع الولايات المتحدة ما زالت في مأزق..! في وقت يكافح فيه المفاوضون (من الطرفين) لتضييق هوة الخلاف قبيل انعقاد قمة بين زعماء البلدين.

وهي قمة غايتها تجميع الشراكة عبر الهادي تقوده الولايات المتحدة ويضم ١٢ بلدا ويمتد من آسيا الى امريكا اللاتينية، وان ما تريده الولايات المتحدة من اليابان ان تفتح قطاعات الرز ولحوم البقر والالبان والسكر الامريكي ورفعها من قوائم الحماية التجارية اليابانية.

في حين تريد اليابان بالمقابل جدولاً زمنياً لتطبيق وعود امريكية بالغاء تعرفة كمركية نسبتها اقل من ٣ ٪ على واردات سيارات الصالون و٢٥٪ على الشاحنات الخفيفة اليابانية الصنع.

وبهذا ينصرف مفهوم الحمائية التجارية الى قيام الدول بفرض قيود كمية او رسوم كمركية عالية على بعض السلع الاجنبية المستوردة، فضلاً عن منع بعض الشركات العالمية من الاستحواذ او التملك لبعض الانشطة اللوجستية اوالحساسة.. ويعد هذا المنع ملازماً للنزعة الحمائية في التجارة، وهو سلوك قديم العهد من الوجهة التاريخية وبقِدم التجارة الدولية نفسها.

ولا يفوتنا أن ندرك حالة الدعم الزراعي الواسع للمحاصيل المصدرة، والتي تعد هي الاخرى واحدة من أخطر الاساليب التي تواجهها الدول في اختراق اقتصاداتها وإغراقها بالسلع الزراعية الرخيصة والمهددة لسياج الأمن الغذائي من الزراعة الوطنية.

وكذلك أساليب دعم التصدير وبأسعار صرف عملة تجعل من عوائد التصدير بالعملة الاجنبية مغالى فيها ازاء العملة الوطنية، ذلك عند تحويل عائدات التصدير الى داخل بلدانها.

كما تعد الحماية المالية اليوم واحدة من احدث نماذج الحماية في عصر العولمة المتناقض!!فمع بدء الازمة المالية العالمية في العام ٢٠٠٨ أخذت سياسات التيسير الكمي (إصدار العملة) وتعجيل تقديم القروض المصرفية الرخيصة المدعمة بالفائدة المنخفضة تتدفق حصرياً على الشركات الوطنية البريطانية، في حين جرى حرمان الشركات العالمية، بما فيها الشركات الدولية العاملة على الاراضي البريطانية من الاستفادة من تلك القروض الميسرة، وهو الأمر الذي حث رئيس وزراء بريطانيا الأسبق غوردن براون على أن يقدم مصطلحاً جديداً في علم الاقتصاد عند تشخيصه للحماية المالية، أسماه: بـ«الماركنتالية المالية» او بـ«النزعة الحمائية المالية»!!ختاماً، إذا كانت الحمائية هي الأخت القبيحة للعولمة ونقيض التجارة الحرة وسياسات الباب المفتوح، فإن الكثير من النخب السياسية في العالم ما زالت ترى في السياسة الحمائية نزعة تعبر عن الوطنية الاقتصادية وتحمي استقلال البلاد من الحروب التجارية وعلى رأسها الإغراق السلعي.

> **ينصرف مفهوم الحمائية التجارية الى قيام الدول بفرض قيود كمية او رسوم كمركية عالية**

حسني محلي:

في ولايته الثالثة..
ماذا سيفعل إردوغان بالكرد؟

خلال حملة رجب طيب إردوغان الانتخابية، كان الكرد، والمقصود بهم حزب العمال الكردستاني وجناحه السياسي حزب الشعوب الديمقراطي، سلاحه المهم الذي استطاع من خلاله تضييق الحصار على منافسه كمال كليجدار أوغلو، الذي قال عنه إنه «متحالف مع الإرهابيين».

هذه المقولة أدت دوراً رئيسياً في التأثير في الناخبين. وقد صوّت ٥٢٫١٨٪ منهم لإردوغان، تارة من

> حقق إردوغان انتصاره الجديد بفضل مقولاته المعادية للكرد

منطلقات قومية عنصرية، وتارة أخرى من منطلقات دينية وطائفية، بذريعة أن كليجدار أوغلو وبعض الكرد «علويون وكفار».

ولم يتذكر أحد ممن صوتوا له أنه هو الذي بدأ الحوار مع حزب العمال الكردستاني، وكلّف رئيس استخباراته هاكان فيدان بلقاء زعيم الكردستاني عبد الله أوجلان في سجنه في جزيرة إيمرالي، وهو الذي أمر وزراءه بالتوقيع على محاضر للتنسيق والتعاون المشترك لحل المشكلة الكردية سلمياً وديمقراطياً، وهو ما سعى من أجله حتى انتخابات حزيران/يونيو ٢٠١٥، عندما اضطر إلى العودة إلى نهجه القومي التقليدي، بعدما خسر الأغلبية في البرلمان وفشل في إقناع كرد سوريا بالتمرد ضد دمشق، على الرغم من استضافته الرئيس المشترك للحزب الديمقراطي الكردستاني السوري صالح مسلم في أنقرة مرات عدة.

والآن، وبعدما حقق إردوغان انتصاره الجديد بفضل مقولاته المعادية للكرد، يبدو أنه يستعد لسياسات جديدة تجاههم، وهذه المرة لضمان فوزه في الانتخابات البلدية في آذار/مارس المقبل، إن لم تكن قبل ذلك وفق مزاجه، وهو ما يتطلب منع الكرد من التصويت لمرشحي المعارضة في المدن الكبرى التي فاز فيها هؤلاء المرشحون في انتخابات ٢٠١٩، وأهمها إسطنبول وأنقرة وأنطاليا ومرسين وأضنة وغيرها، حيث يعيش الكرد بكثافة.

ويخطط إردوغـان لمنع مرشحي حزب الشعوب الديمقراطي، واسمه الجديد «حزب اليسار الأخضر» من الفوز في جنوب شرقي البلاد، حيث تقدم الحزب المذكور في الانتخابات البرلمانية الأخيرة (١٤ أيار/مايو) على العدالة والتنمية في ١٣ مدينة، ليحصل على ٦٢ مقعداً في البرلمان، على الرغم من تراجع شعبيته إلى ٨٫٨٪ (٤٤٦٠٠٠٠ صوت) من مجموع أصوات الناخبين في عموم البلاد، بعدما كان الجميع يتوقعون لهذه النسبة أن تصل إلى ١٢٪.

يفسّر البعض هذا التراجع بالخلافات التي نشبت بين قيادات حزب الشعوب الديمقراطي ورئيسه السابق صلاح الدين دميرتاش الموجود في السجن منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، والذي أعلن الأسبوع الماضي أنه سيعتزل السياسة بعدما اتهم القيادات المذكورة بالفشل في تكتيكات الانتخابات الأخيرة، التي أدت فيها قيادات حزب العمال الكردستاني الموجودة في شمال العراق دوراً أساسياً، لما للموضوع من علاقة أيضاً بوضع وحدات حماية الشعب الكردية المدعومة من امريكا في شمال شرقي سوريا.

وجاءت التعيينات الجديدة في الحكومة مؤشراً مهماً على سياسات إردوغان الجديدة تجاه الكرد. ويبدو أنه وضع من أجلهم حسابات مختلفة (مقالي بعنوان

> يستعد اردوغان لسياسات جديدة تجاه الكرد،لضمان فوزه في الانتخابات البلدية

«انتخابات تركيا.. الكرد سلاح ذو حدين» في ٧ أيار/ مايو) تهدف إلى الحد من سيطرتهم على الشارع الكردي، وذلك بإثباته أنه الوحيد الذي «يستطيع أن يلبي مطالبهم السياسية والاقتصادية والمالية بعيداً من التوتر والإرهاب والحروب».

وجاء قرار إردوغان باختيار الكردي جودت يلماز نائباً لرئيس الجمهورية في هذا الإطار، ليقول للكرد: «أنتم شريك لنا في هذا الوطن». ولم يكتفِ بذلك، فقام بتعيين الكردي (بجنسيته البريطانية والامريكية) محمد شيمشاك وزيراً للمالية، كي ينقذ البلاد من أزمتها المالية الخطرة من خلال علاقاته مع الأوساط المالية الغربية، واحتفظ الكردي فخر الدين كوجا بحقيبة وزير الصحة مع المعلومات التي تتحدث عن «الأصل الكردي» لوزير الخارجية هاكان فيدان.

ويتوقع البعض للرئيس إردوغان، من خلال هذه التعيينات «الكردية» المهمة، أن يبعث رسائل إيجابية إلى الناخبين الكرد، وأن يسعى لإطلاق حملات تنموية في جنوب شرقي البلاد لكسب ودهم وإبعادهم عن العمال الكردستاني والشعوب الديمقراطي، وبمقولات دينية، بعيداً من الشعارات القومية العنصرية التركية التي أطلقها وحليفه زعيم حزب الحركة القومية دولت باهشالي ووزير الداخلية سليمان صويلو الذي أبعده إردوغان عن التشكيلة الوزارية الجديدة.

وكان تحالف إردوغان مع حزب الهدى الإسلامي الكردي قبل الانتخابات مؤشراً مهماً على تكتيكاته المستقبلية التي تهدف إلى كسب القوى والعشائر الإسلامية الكردية إلى جانبه خلال المرحلة المقبلة، لتساعده على التخلص من سيطرة العمال الكردستاني على الشارع الكردي جنوب شرقي البلاد.

وسبق للدولة الكردية منذ بداية الحرب في المنطقة أن وظفت أكثر من ٢٠٠ ألف كردي للقتال ضد العمال الكردستاني، وسمتهم «حراس القرى»، وعددهم الآن نحو ٣٠ ألفاً فقط.

وقد ساهم مسعود البرزاني في إقناع رؤساء العشائر الكردية بالتحالف مع الدولة التركية، والآن مع «الإسلامي» إردوغان ضد العمال الكردستاني «اليساري الكافر»، من دون أن يكون كل ذلك كافياً بالنسبة إلى إردوغان، ومن قبله الحكومات السابقة، لمنع العمال الكردستاني من الصمود وتحقيق العديد من الانتصارات، ليس عسكرياً فحسب، بل سياسياً ونفسياً أيضاً، بعدما حظي الحزب بدعم العديد من العواصم الأوروبية، وبدعم واشنطن بعد ٢٠١١، وهي التي تقوم بتمويل وتسليح وتدريب عشرات الآلاف من مسلحي الحزب في شمال شرقي سوريا تحت اسم وحدات حماية الشعب؛

إردوغان اختار الكردي يلماز نائبا له كرسالة للكرد

الذراع السورية لحزب العمال الكردستاني السوري.

ويفسر فوز الحزب المذكور وجناحه السياسي الشعوب الديمقراطي في معظم البلديات جنوب شرقي البلاد استمرار قوته، على الرغم من كل المضايقات التي يتعرض لها، بما في ذلك اعتقال عشرات الآلاف من كوادره الرئيسية، ومنهم الرئيسان المشتركان السابقان صلاح الدين دميرتاش وفيكان يوكساك داغ وعدد من البرلمانيين السابقين.

ولم يتردّد إردوغان في إقالة كلّ رؤساء البلديات الكرد، وعددهم أكثر من ٥٠، الَّذين انتُخبوا في آذار/مارس ٢٠١٩، وتعيين مسؤولين حكوميين بدلاً منهم، وهو ما قد يهدد به الناخبين الكرد قبل الانتخابات المقبلة، ليقول لهم: «إذا انتخبتم مرشحي الكردستاني، فسوف أقيلهم، والدولة لن تقدم لكم أي خدمات بعد الآن»، وذلك في حال فشله في إقناعهم بعدم التصويت لمرشحي الشعوب الديمقراطي جنوب شرقي البلاد، ولمرشحي الشعب الجمهوري في المدن الكبرى، وأهمها إسطنبول وأنقرة وأنطاليا وأضنة ومرسين.

وسيستنفر إردوغان كل إمكانيات الدولة للسيطرة على هذه المدن من جديد بعدما خسرها في انتخابات ٢٠١٩، وهذا ما تتوقعه الأوساط السياسية بعد هزيمة تحالف الأمة في الانتخابات الأخيرة وانفجار الخلافات بين أطراف التحالف، وحتى داخل حزب الشعب الجمهوري، بعدما رفض زعيمه كمال كليجدار أوغلو الاستقالة، على الرغم من ردود فعل الشارع الشعبي الذي يحمّله مسؤولية الفشل الأخير.

ويعرف الجميع أنَّ إردوغان الذي يسيطر على كل شيء في الدولة سيستغلّ نقاط ضعف معارضيه، وسيلجأ إلى كل الوسائل والطرق السرية والعلنية لاستفزاز الخلافات بين أطراف المعارضة، وسيفعل ذلك مع الأطراف الكردية التي سيفعل كلّ شيء لكسب البعض منها إلى جانبه، ليساعده ذلك في الحد من شعبية العمال الكردستاني وكسر شوكته، وليقول لواشنطن والعواصم الغربية إنه الأقوى، ليس تركياً فحسب، بل كردياً أيضاً، وهو ما قد يزيد قوة الأوراق التي يتمسك بها خلال مساوماته مع الأطراف الإقليمية والدولية لإغلاق هذا الملف في تركيا، ثم سوريا، وعبر الاتفاق مع دمشق بوساطة روسية إيرانية تهدف إلى الحد من الدور الامريكي (الغربي عموماً) في المنطقة، وعبر الورقة الكردية الرابحة/الخاسرة منذ نحو ١٠٠ عام.

*باحث علاقات دولية ومختص بالشأن التركي
*الميادين.نت

د. علي أبو الخير:

الكُرد في الولاية الخمسيّة الأردوغانية الجديدة

*Ronahi

أخيراً، وكما كان متوقعاً، فاز أردوغان بولاية رئاسية لمدة خمس سنوات قادمة، وكما قلنا في مقال سابق قُبيل جولة الإعادة بين أردوغان وكمال كليجدار أوغلو، بأن الكرد لن يفرحوا بمن يفوز ولن يحزنوا لمن يخسر، وهو ما نعتقد أنه يحدث حالياً، والقيادات الكردية بصفة عامة كانت تتوقع فوز أردوغان، وهو في النهاية كغيره من قادة الأتراك دائماً ما كانوا ضد الطموح الكردي لنيل الاستقلال أو حكم ذاتي موسّع، هو ما لم يحدث ولن يحدث، حتى لو كان الفائز هو كيليجدار أوغلو نفسه، وليس هذا من قبيل التشاؤم، ولكنه قراءة عملية للتاريخ التركي العدواني، في الزمن الأتاتوركي الحديث كما كان في الزمن العثماني القديم.

توقّعات كُرديّة

نعود لما نتوقعه على الساحة التركيّة السياسية من جانب وحقوق الكرد من جانب آخر، وأول ما نلاحظه أن قضية الكرد من بين القضايا القليلة التي تحدّث عنها الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، في خطاب "النصر" كما أسماه، بعد إعادة الانتخابات وفوزه فيها بنسبة بسيطة، وهو الخطاب الذي ألقاه وهو يطلُّ على عشرات الآلاف من أنصاره من خلال شرفة القصر الجمهوري في أنقرة، عقب الإعلان عن إعادة انتخابه كرئيس للجمهورية التركيّة لفترة خمس سنوات قادمة، وقال أردوغان بخصوص الكرد، مثلاً إن إطلاق سراح السياسي الكردي صلاح الدين ديمرتاش، الرئيس المشترك السابق لحزب الشعوب الديمقراطي المؤيد غير ممكن في ظل حكمه، وهو الحال نفسه

مثل القائد عبد الله أوجلان، وهذه التصريحات تدل على استمرار سياسات تركيا الأخيرة تجاه القضية الكردية، هي رد فعلي وقتي ولحظي، بعد مساندة اليسار الكردي لمرشح حزب الشعب الجمهوري المعارض كمال كيليجدار أوغلو، فالقضية الكردية مثّلت هاجساً لأردوغان خلال فترة الانتخابات، خاصةً الانتخابات البرلمانية، وعلى استحياء تم السماح للكرد بالعمل السياسي بصورة بسيطة، فتم إنشاء حزب الشعوب الديمقراطي، والذي دخل الانتخابات عدة مرات وحاز على نسبةعالية م ن أصوات الكرد.

الآن بعد فوز تحالف حزب العدالة في الانتخابات الحالية، برز متغيران متناقضان يحددان مستقبل علاقة الحكومة التركية مع الكرد، الأول هو ازدياد الوجه القومي للنظام التركي، حيث يعتمد بقاؤه في الحكم على التحالف مع حزب الحركة القومية، كما أن انحياز المرشح الثالث القومي المتطرف سنان أوغان إلى أردوغـان في الانتخابات يُعطي زخمًا إضافيًا لتأثير القوميين على سياسة العدالة وهي التشدد مع الكرد، والمتغير الثاني المتناقض مع الأول، هو وجود حزب إسلامي كردي وهو حزب (الهدى)، داخل تحالف حزب العدالة، أي أن الإسلام تم تسخيره لضم قسم كردي للقوميين الأتراك والرئيس أردوغان، وهو يُصعّب مهمة الكرد، ولكن لا ينال من عزيمتهم.

> **برز متغيران متناقضان يحددان مستقبل علاقة الحكومة التركية مع الكرد**

قـــراءة فـي نـتـيـجـة الانـتـخـابـات البرلمانية

وأما في الانتخابات التركية البرلمانية عام ٢٠٢٣، فقد حصل حزب اليسار الأخضر، على ٨٫٨٪ من الأصوات، بخسارة ٢٫٩٪ عن انتخابات ٢٠١٨، التي حصل فيها الحزب على نسبة ١١٫٧٪، وهو ما حلله مراقبون بحصول حزب الهدى على جزء كبير من هذه الأصوات بعد تحالفه مع حزب العدالة والتنمية الحاكم ودخوله البرلمان على قوائمه وحصل على أربعة مقاعد في البرلمان، وهو يعني تشرذم وتسخير الدين لخدمة السياسة، هذه العوامل المتناقضة، سواء تأثير القوميين الأتراك المعادي للكرد أو تأثير الإسلاميين الكرد، يجعل الخيارات متسعة أمام أردوغان في الاستفادة من التناقضات السياسية وجعلها لصالح أهداف حزبه، وهي إعادة دمج الكرد في السياسة التركية بعد استبعاد القيادات أو سجنهم.

ولا ننتظر تغييراً في السلوك السياسي التركي، تجاه كرد سوريا، ولن تتغير سياسة تركيا في قضية اللاجئين السوريين، بل نعتقد أن أردوغان سيكون متشدداً أكثر من ذي قبل، فهو رئيس لولاية جديدة وأخيرة، تجعل ظهره للحائط وهو يتخذ قراراته.

ونتوقع أيضاً استغلال أردوغان للموقف العربي، وهـو الموقف الـذي لا يتطرق أحد من العرب فـي أي حـديـث عربي رسمي في أي دولة عربية أو من الجامعة العربية، وكأنهم لا يعرفون القضية الكردية، وأردوغان يستغل ذلك من أجل تناسي القضية الكردية، وهو ما لن ينجح فيه.

والمطلوب، هو ضرورة توحّد الرؤية الكردية، والعودة لمشروع القائد عبد الله أوجلان، الذي ينادي بديمقراطية إسلامية، وهي رؤيـة صائبة، ليس من قبيل أسلمة الديمقراطية، وإن العودة للأصل الإسلامي هو الذي يعتمد الشورى أساساً للحكم. وإذا كان أردوغان يعتبر نفسه رئيساً مسلماً لدولة علمانية، فعليه أن يكون على قدر المسؤولية ويعطي الحقوق لأصحابها، بدلاً من أن يكون وريثاً للعثمانية التي قتلت الكرد والأرمن وغيرهم ممن عاش ويعيش في الدولة التركية الحديثة... وعلى الله قصد السبيل...

د.محمد نور الدين :

هاكان فيدان: ديبلوماسية الاستخبارات... تَخرج من الظلّ

تَعقد الأوساط الموالية للسلطة في تركيا، آمالاً كبيرة على هاكان فيدان، رجل الاستخبارات الذي عُيّن وزيراً للخارجية في حكومة رجب طيب إردوغان الثالثة، خصوصاً لجهة الانفراجة المتوقّعة في العلاقات الآذربيجانية – الأرمينية، أو تعميق العلاقات أكثر مع روسيا، مع اتّباع نهج الحياد نفسه تجاه الأزمة الأوكرانية، فضلاً عن السير قُدُماً في سياسة المصالحات مع دول الإقليم.

وإذا كـان فيدان أوّل شخصية ذات خلفية استخبارية تَشغل «أرفع منصب ديبلوماسي» في تاريخ تركيا، ثمّة مَن يعتبر هذا التعيين «صائباً» و«استراتيجيّاً»، ويعوّل على الوزير الجديد الذي قاد «ديبلوماسية الاستخبارات» مع كلّ من سوريا وليبيا والعراق وإيران وروسيا، ولعب دوراً فاعلاً فيها، كما على دخول السياسة الخارجية التركية، في عهده، «مرحلة استقلال استراتيجي أقوى»

حظي تشكيل الحكومة الجديدة في تركيا باهتمام كبير من قِبَل المحلّلين، مع تغيُّر معظم الوجوه الرئيسة، ولا سيما إحلال رئيس الاستخبارات التركية، هاكان فيدان، في وزارة الخارجية، بدلاً من مولود تشاووش أوغلو الذي بات، بعد أحمد داود أوغلو، «ماركة مسجّلة» في هذا الموقع. كذلك، حظي البعد الاقتصادي من

التشكيلة باهتمام مماثل، إذ يأمل كثيرون أن يتمكّن وزير المالية الجديد، محمد شيمشيك، من القيام بدور «المنقذ» من الأزمة الاقتصادية الآخذة في التعمُّق.

يُعدّ فيدان أوّل رئيس استخبارات يَشغل «أرفع منصب ديبلوماسي» في تاريخ تركيا، وفق ما تورد صحيفة «حرييات».

وتنتظر الرَجل، في الفترة المقبلة، ثلاثة اجتماعات مهمّة سيحضرها بصفته الجديدة: قمّة قادة «حلف شمال الأطلسي» المرتقبة الشهر المقبل في فيلنيوس عاصمة ليتوانيا، ومن بَعدها، في النصف الثاني من أيلول، اجتماع قادة الدول العشرين، ومن ثمّ اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وفي هذا الوقت، تأمل الدول الغربية أن تتّخذ تركيا قرارها في شأن انضمام السويد إلى «الناتو» قبل قمّة فيلنيوس، فيما يتطلّع الكونغرس الامريكي، من جهته، إلى انفراجة على ذلك المستوى، ليصادق أعضاؤه على بيع أنقرة مقاتلات «إف-١٦».

ووفق الصحيفة الموالية، تتوقّع أنقرة، في ظلّ فيدان، أن تشهد الأزمة الآذربيجانية - الأرمينية حلاً جديّاً، يعزّز احتمالاته الحضورُ غير المتوقّع لرئيس وزراء أرمينيا، نيكول باشينيان، حفل تنصيب إردوغان رئيساً للجمهورية يوم السبت الماضي. وتلفت، في إطار الإنفراجات أيضاً، إلى أن العلاقات الجيّدة مع روسيا ستتواصل، مع اتّباع سياسة متوازنة وحيادية في الأزمة الأوكرانية، وفي العلاقة مع الغرب، متوقعةً أن تُواصل تركيا سياسة المصالحات و«المشكلات الأقلّ» مع دول الخليج وإسرائيل ومصر.

وفي الصحيفة نفسها، تتطرّق فوليا صويباش إلى التحدّيات الماثلة أمام فيدان، متسائلة ما إنْ كان الشخص المناسب للموقع المناسب، لتجيب بأنه «وزير الخارجية الأول منذ عهد عصمت إينونو قبل ١٠٠ عام وعام، الذي يأتي من جذور عسكرية.

ولكن كون فيدان لم يكن عسكريّاً صرفاً، بل رجل استخبارات، فتولّيه حقيبة الخارجية أمر طبيعي للغاية. وهذا بخلاف مواقع التواصل الاجتماعي التي فوجئت بأنه لم يأتِ وزيراً للداخلية».

من جهته، يقول الرئيس السابق لدائرة الاستخبارات في رئاسة أركان الجيش التركي، الجنرال إسماعيل حقي بكين، إن العلاقات الخارجية تتأسّس أوّلاً على يد رجال الاستخبارات، لافتاً إلى أن أمام فيدان قضايا الحرب الروسية - الأوكرانية، والاتفاق المتوقّع بين أرمينيا وآذربيجان، والمسألة الليبية التي يتطلّب حلّها تنسيقاً مع روسيا ومصر، والمسألة السورية مع روسيا.

> **تعقد الأوساط الموالية للسلطة آمالاً كبيرة على فيدان**

كما أن «مسألة مكافحة الإرهاب تنتظر فيدان، وعلى عاتقه يقع قطْع الدعم الخارجي للإرهابيين».

أمّا رئيس قسم العلاقات الدولية في الجامعة التركية - الألمانية، أنس بيرقلي، فيشير إلى أن فيدان يتمتّع بخبرة أكاديمية في مجال العلوم السياسية التي كتب فيها الدكتوراه، وله العديد من الكتابات في هذا الشأن، فضلاً عن أنه تولّى رئاسة منظّمة «تيكا» للتعاون والتنمية بين عامَي ٢٠٠٣ و٢٠٠٧، وهي مؤسّسة تتكامل عبر مساعداتها الخارجية مع السياسة

الخارجية.

ووفق بيرقلي، قاد وزير الخارجية الجديد «ديبلوماسية الاستخبارات» مع كلّ من سوريا وليبيا والعراق وإيران وروسيا، وأدى دوراً فاعلاً فيها، علماً أن القضية الأولى التي ترتسم أمام الوزير هي سوريا، حيث «انتهت الحرب تقريباً، وجاء دور الحلّ السياسي بمهارة ديبلوماسية»، ليخلص إلى أن السياسة الخارجية التركية ستدخل، في عهد فيدان، «مرحلة استقلال استراتيجي أقوى».

وفي الاتجاه نفسه أيضاً، يقول العقيد المتقاعد والخبير في شؤون الأمن والإرهاب، جوشكون باشبوغ، إنه «إذا كانت تركيا تريد اتّباع سياسة خارجية ناجحة، فعليها أن تستند إلى معطيات استخبارية، وهذا ما فعلته مع تعيين فيدان وزيراً للخارجية، وهو تعيين يُعدّ استراتيجيّاً».

> **حظي تشكيل الحكومة الجديدة باهتمام كبير من قبل المحللين**

ويرى الخبير في الشؤون الأمنية، عبد الله آغار، بدوره، أن «أساس العلاقات الخارجية هو وزارة الخارجية والاستخبارات، وتعيين فيدان في هذه الوزارة في غاية الصواب»، معتبراً أن الحرب الروسية – الأوكرانية «كانت نقطة الانكسار الأكبر في الجيوبوليتيك العالمي، وتركيا بحيادها الإيجابي وسياستها المتوازنة أدّت دوراً مهمّاً ومفيداً لها وللعالم، وكان لفيدان دور حاسم في ذلك».

وأكثر من ذلك، فإن أوّل اتصال هاتفي أجراه الوزير الجديد كان مع نظيره الآذربيجاني، في إشارة إلى ما يشكّل هذا الملفّ من أولوية بالنسبة إلى تركيا.

أمّا عبد القادر سيلفي، الكاتب المقرّب من إردوغان، فيعرب، هو الآخر، عن اعتقاده بأن اختيار فيدان لوزارة الخارجية كان صائباً؛ كون الرجل «كاتم أسرار» الرئيس التركي، و«وزير خارجية ظلّ»، في حين يشير فاتح تشيكيرغه إلى أن تعيين فيدان، الذي يتمتّع بشخصية رفيعة ومقاربات عقلانية، لم يكن مفاجئاً. وترى صحيفة «ميلليات»، من جهتها، أن هذا التعيين يُعدّ بمثابة رسالة ثقة إلى العالم؛ إذ «كان للرجل دور كبير في محاربة الإرهاب، وخصوصاً العمليات الموضعية أو ما يسمّى في تركيا «عمليات النقطة»»، في شمال العراق.

وتذكر الصحيفة أن فيدان ترعرع في كنف المؤسّسة الأمنية، وأصبح أصغر من يتولّى رئاسة الاستخبارات (٤٢ عاماً)، فيما اعترضت إسرائيل على تعيينه، متهمةً إيّاه بأنه تابع لإيران. ووفق «ميلليات»، فإن قيادة النظم الإلكترونية في رئاسة الأركان، وهي أعلى هيئة استماع في الحروب الاستخبارية، أُلحقت في عهد فيدان برئاسة الاستخبارات التركية.

في المقابل، يقدّم فهيم طاشتكين، في صحيفة «غازيتيه دوار»، صورة مختلفة بالكامل عن فيدان، معتبراً أن تعيين رئيس الأركان، ياشار غولر، وزيراً للدفاع، واحتمال تعيين إبراهيم قالين رئيساً للاستخبارات، يُعدّان بمثابة رسالة إلى العالم باستمرارية سياسات الأمن القومي ومحاربة الإرهاب والعمليات العسكرية الحدودية والتدخّلات الخارجية.

ووفق طاشتكين، فإن «مولود تشاووش أوغلو كان يصبّ الزيت على نار السياسات النزاعية لإردوغان بدلاً من امتصاص التوتّرات، وكان صقر الصقور في الوطن

الأزرق (شرق المتوسط) وليبيا وسوريا ومناطق الكورد وكردستان وقبرص وحلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي»، لافتاً إلى أن «مَن يتولّى وزارة الخارجية، يُطلَق عليه عادةً «الديبلوماسي الأول»، لكن تشاووش أوغلو لم يكن عنده شيء من ذلك، وكان يغدق الكلمات الفارغة على زملائه من وزراء الخارجية، وسنعرف لاحقاً ما الذي سيكتبه وزراء الخارجية الأجانب عنه في مذكّراتهم».

أمّا فيدان، «فلم يكن يُسمع له حسّ. لكن كان يُرى في كلّ مكان، من طرابلس الغرب إلى أربيل ودمشق وموسكو وطهران. كان يَظهر أنه يقوم بديبلوماسية موازية، فيما ينشئ قالين ديبلوماسية مباشرة مع الأطلسي والولايات المتحدة»، بحسب طاشتكين، الذي يضيف إن فيدان كان «المورّد الأكبر للأسلحة إلى المعارضة السورية، ومنظّم سياسة الاغتيالات في سوريا والعراق بالطائرات المسيّرة، وكان يدعم أربيل ويضغط على جماعة طالباني، ويلقّن السنّة في بغداد والتركمان في كركوك ما الذي يجب فعله.

وكان يقوم بدور الوساطة بين المجموعات الصديقة لتركيا، لكن المتنازعة في ما بينها. وكان يتواصل مع اللاعبين الشيعة ويولي قاسم سليماني عناية خاصة. وكان يرعى حكومات طرابلس ويتفاوض مع خصومها مثل خليفة حفتر. وكان من سياساته، اختطاف بعض الأشخاص وجلبهم إلى تركيا». ولذا، فإن «تولّيه الخارجية، يعني استمرار هذا النهج»، أي «تقوية البعد الاستخباري في العمل الديبلوماسي»، بحسب الكاتب.

ولكن، مع هذا، يمكن، في ظلّ فيدان، «إحراز تقدُّم في ملفّات سوريا وإيران والعراق وليبيا وأوكرانيا»، لأن الرجل كان ولا يزال مستشاراً في رئاسة الحكومة، وجلس شخصيّاً ضمن الوفد التركي في المفاوضات مع «حزب العمال الكردستاني» في أوسلو عام ٢٠٠٩، والتقى لاحقاً بصفته رئيساً للاستخبارات، زعيم الحزب، عبد الله أوجالان، في معقله في إيمرالي.

ومن ثمّ اتّبع نهج التشدُّد مع «الكردستاني» بعد عام ٢٠١٥، فيما لا يُعرف الآن أيّ خيار سيتّبع في التعاطي مع المسألة الكردية.

ويشير الكاتب أيضاً إلى أنه «كان لفيدان دور أساسي في المحادثات مع دمشق، وإذا كان إردوغان جادّاً في مسألة التطبيع مع سوريا، فبإمكان الأوّل القيام بدور مركزيّ».

> **فيدان يتمتع بخبرة أكاديمية في مجال العلوم السياسية التي كتب فيها الدكتوراه**

أمّا وزير الدفاع الجديد، فيلفت الكاتب إلى أنه كان من الصقور في الدفع بالجيش التركي إلى داخل سوريا والقيام بعمليات عسكرية، متسائلاً: «هل سيغيّر غولر نظرته في المرحلة الجديدة بالتنسيق مع فيدان؟».

ويذكّر بأنه كان لفيدان دور مهمّ في بدء المصالحات مع السعودية والإمارات وإسرائيل وفي منطقة الشرق الأوسط، قائلاً إنه «لا يمكن الجزم في ما إذا كان له هذا الدور في العلاقات مع الغرب».

وباختصار، يقول طاشتكين إن السياسة الخارجية التركية مع فيدان ستشهد تعزيزاً للبعد الأمني وتراجعاً للبعد الاقتصادي، وهو الجانب الذي سيتولاّه محمد شيمشيك، وزير المالية الجديد.

رقية تشليك

اتجاهات سياسة تركيا الخارجية في عهد هاكان فيدان

شهد مقر وزارة الخارجية التركية بأنقرة، في ٥ يونيو/ حزيران ٢٠٢٣، مراسم تسليم الوزير السابق مولود تشاويش أوغلو مهام المنصب لخلفه هاكان فيدان، إذ أعرب فيدان عن شكره وتقديره للرئيس التركي رجب طيب أردوغان، على الثقة والتقدير اللذين مُنحا له في تعيينه وزيرًا للخارجية بعد رئاسة جهاز الاستخبارات.

وأضاف هاكان: «بعد أن أمضيت ١٣ عامًا في جهاز الاستخبارات الذي استوجب تحمّل مسؤوليات كبيرة، أشكر الرئيس على ثقته بي وتعييني وزيرًا للخارجية الذي يتطلب أيضًا القدر نفسه من المسؤولية.. سنواصل دفع رؤيته للسياسة الخارجية التي تقوم على سيادة إرادة شعبنا، واستقلال الدولة عن جميع مجالات النفوذ».

وقال هاكان: «الوزير تشاويش أوغلو رجل دولة وسياسي، والأهم من كل هذا لديه مزايا فريدة وعالية من الناحية الإنسانية والصداقة.. بدأت صداقتنا مع السيد جاويش أوغلو في المدرسة»، وثمّن جاويش أوغلو «التنسيق السابق بين الخارجية والاستخبارات في قضايا السياسة الخارجية».

وفاجأ الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الأتراك والعالم باختيار رئيس جهاز الاستخبارات التركي، هاكان فيدان، وزيرًا للخارجية في الحكومة الجديدة، التي ستدخل بتركيا القرن الثاني من عمر الجمهورية، وتنتظرها استحقاقات كثيرة

داخليًّا، فضلاً عن عدة تحديات خارجيًّا سيتولى هاكان تسييرها مستقبلاً.

وعبّر أردوغان عن فلسفته للفترة الرئاسية الجديدة، فور أداء القسم الرئاسي في قصر جانكايا بالعاصمة أنقرة، من خلال التشكيل الحكومي الجديد (يضمّ ١٧ وزيرًا، ويعقد اجتماعه الأول الثلاثاء المقبل) من واقع التغيير «شبه الكامل» للطاقم الوزاري، لا سيما وزارة الخارجية، حيث خروج مولود تشاووش أوغلو من التشكيل.

مسيرة أمنية استخباراتية عامرة بالأحداث والمواقف الصعبة

وينهي اختيار هاكان فيدان وزيرًا للخارجية مسيرة أمنية استخباراتية عامرة بالأحداث والمواقف الصعبة والدرامية، التي استطاع خلالها رئيس جهاز الاستخبارات التركي السابق التعامل معها بكل دقة وحسم خلال الـ ١٣ عامًا الماضية التي قضاها على رأس الجهاز، أثبت خلالها كفاءة كانت سببًا في صعوده السياسي لاحقًا.

وخلال ترؤُّسه لجهاز الاستخبارات التركي، كان فيدان صاحب الإشراف المباشر على ملفات شديدة الحساسية (الهيكلة المتواصلة للجهاز، مجابهة الكيان الموازي من أتباع فتح الله غولن، التعامل مع حزب العمال الكردستاني، إدارة العلاقات مع سوريا، إيران، روسيا، مصر، السعودية، الإمارات، العراق، ليبيا وحلف الناتو).

لماذا هاكان فيدان؟

تتعدد العوامل المعززة لاختيار هاكان فيدان وزيرًا للخارجية في الحكومة التركية الجديدة، مدعومًا بتاريخه العسكري والأمني والسياسي، وخبرته بالملفات الخارجية، وقدراته على إنجاز المهام الاستخباراتية التي تخدم الاستراتيجية التركية، وتسهم في توسيع نفوذها إقليميًّا ودوليًّا، ويمكن الوقوف على ذلك من خلال عدة عوامل:

- الأمني السياسي:

وحدة المسار بين الأمن وصياغة السياسات الخارجية، منذ التحولات التي شهدها النظام العالمي بعد الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، وتمدد الإرهاب الدولي والحروب الاستباقية، وانعكاس تلك المعطيات على استقرار وسيادة ومصالح الدول، ما يعني أهمية قيادة فيدان للعلاقات التركية الخارجية.

- سجلّ النجاحات:

يؤمن أردوغان بأن «الاستخبارات كان لها دور أساسي في مجمل النجاحات الدبلوماسية التي حقّقتها تركيا على صعيد السياسة الخارجية»، ومن ثم هو يراهن على استنساخ نجاحات هاكان فيدان الاستخباراتية في التهدئة الإقليمية، وإنجاز تفاهمات سياسية جديدة تحمي المصالح المشتركة.

- التهديدات المتعددة:

فيدان الأجدر بإدارة الملفات التي تواجه البلاد، بداية من نشاط حزب العمال الكردستاني، وإدارة ملفات مفتوحة مباشرة في الجوار (قبرص، اليونان وشرق المتوسط) تتقاطع مع ملفات أخرى (الحرب الروسية الأوكرانية، النزاع الأذربيجاني الأرميني)، وتفاعلات الناتو كملفّ السويد.

- تراكم الخبرة:

عزز هاكان فيدان خبراته في الملفات الإقليمية والدولية، وأصبحت لديه إطلالة واسعة، سواء من خلال رئاسته لجهاز الاستخبارات التركي، أو عبر مرافقته لأردوغان والوزيرَين السابقَين للخارجية، مولود تشاويش أوغلو، والدفاع، خلوصي آكار، في جميع الرحلات الخارجية والاتصالات الدولية في هذا الشأن.

- تكامُل الأداء:

تشكّل خبرات هاكان فيدان في العمل الأمني والعسكري والسياسي فرصة لأردوغان، تجعله يتخفف من ملفات السياسة الخارجية، ويعمل بتركيز على إعادة ترتيب المشهد الداخلي في تركيا، بعد ما شهدته البلاد خلال الفترة السابقة للانتخابات العامة (الرئاسية والبرلمانية) من حالة احتقان غير مسبوقة.

- الإخلاص:

تتعدد جوانب الإخلاص (الضمير، السلوك، الإيمان، الإتقان، الرؤية، المبدئية، الرقابة، الاستجابة)، وكلها عوامل تهمّ صانع القرار السياسي التركي ذو التوجهات المحافظة في اختيار المسؤولين عمومًا، لا سيما المُختارين لشغل مواقع سيادية.

- التأهيل:

أنجز هاكان فيدان رسالتَي الماجستير والدكتوراه بجامعة بيلكنت (دور الاستخبارات في السياسة الخارجية التركية، دراسة مقارنة مع الاستخبارات البريطانية والأمريكية)، معززًا سجلّه المهني بشهادة من جامعة ماريلاند الأمريكية، ساعدته في هيكلة الاستخبارات وهندسة علاقات تركيا وتعزيز نفوذها شرقًا وغربًا.

- تعزيز الخبرة:

اكتسب هاكان فيدان خلال الـ ٣ سنوات التي قضاها في مقرّ قيادة حلف الناتو (قاعدة راينلاند بمدينة مونشنغلادباخ الألمانية)، وتمرُّسه على العمل الاستخباراتي، وعضويته في مجلس إدارة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ودراساته الأكاديمية في الأمن الدولي والتنمية الدولية والسياسة الخارجية التركية؛ خبرةً واسعة.

- الاحترافية:

المهارات والمعرفة والخبرة التي تؤسّس لبيئة عمل منتجة، وتسهم في زيادة الإبداع المهني، وتعزز هذه القدرات فرص الاعتماد على أصحاب هذه المواهب كهاكان فيدان في الاستشارات (مستشار وزارة الخارجية ثم الحكومة) والمناصب (رئاسة الاستخبارات ووزير للخارجية حاليًا).

- الحسم:

أكّد يوم ١٥ سبتمبر/ يوليو ٢٠١٦ أن هاكان فيدان الأكثر سيطرة وحسمًا، بحكم معرفته شبه الكاملة بكل ما يتم

داخل تركيا، ومن ثم أجهضت حصيلة معلوماته وتحركاته السريعة «انقلاب ٢٠١٦»، وأعادت تصويب العلاقة بين الحكومة والجيش والشرطة والاستخبارات.

خارطة الطريق الخارجية

حدد أردوغان (خلال حفل التنصيب الرئاسي) الخطوط العريضة لخارطة طريق السياسة الخارجية: «من الآن فصاعدًا سيشهد المجتمع الدولي تركيا تأخذ المزيد من المبادرات في حل الأزمات العالمية، وتسعى جاهدة لتحقيق السلام والاستقرار في منطقتها، وتعمل بجدية أكبر من أجل تنمية العالمَين التركي والإسلامي».

ويشدد أردوغان على أن حكومته الجديدة «ستعمل على تعزيز المكانة والقوة الإقليمية والدولية لتركيا خلال المرحلة المقبلة. وجهة تركيا ستكون إلى الشرق والغرب معًا، وسنواصل العمل مع جميع الشركاء والأصدقاء لتأسيس نظام عالمي أكثر عدلاً وسلامًا».

وأكّد أردوغان: «لن نتبع سياسة الالتفاف والوقوف موقف المتفرج، سنحارب المنظمات الإرهابية داخل وخارج الحدود، خاصة الجنوبية، وسنستخدم القنوات السياسية والدبلوماسية بفعالية أكبر، وسنوجّه التطورات الإقليمية بشكل صحيح وعبر أساليب متعددة، مع توسيع نطاق تأثير الدبلوماسية الريادية والإنسانية لتركيا».

رسائل تصفير المشكلات

وبطبيعة الحال، كان هاكان فيدان الأكثر استقبالاً لرسائل أردوغان التي تستهدف تصفير المشكلات الإقليمية، وصياغة سياسات خارجية أكثر استقلالية عن الغرب مع الحفاظ على الهوية الجيوسياسية للبلاد، وتعظيم الدور الدبلوماسي وتوظيفه في تعزيز عملية التوازن الدقيقة بين القوى الكبرى.

رهان تركيا على تكثيف حضورها العربي، وتعزيز استراتيجيتها الشرق أوسطية خلال الفترة المقبلة، يرتبطان أيضًا بدور رئيس جهاز الاستخبارات الجديد إبراهيم كالين، المحسوب على الدائرة الضيقة لصنع القرار، والذي كان من المشاركين بوضوح في صنع السياسة الخارجية التركية خلال السنوات الأخيرة.

مسيرة هاكان فيدان

منذ ميلاده عام ١٩٦٨ وحتى مطلع يونيو/ حزيران الجاري، مرّت حياة هاكان فيدان بعدة محطات، تنقّل خلالها بين مجالات التعليم والسياسة والأمن منذ تخرجه في مدرسة قوات المشاة عام ١٩٨٦، حيث استهوته معالجة البيانات العسكرية ودراسة اللغات قبل عام ٢٠٠١، والحياة الأكاديمية (كان محاضرًا في بعض الجامعات التركية).

عمل هاكان فيدان في استخبارات حلف شمال الأطلسي «الناتو» بـ«فرع المعلومات» التابع لوحدة «التدخل السريع» في الحلف، قبل أن يترك القوات المسلحة عام ٢٠٠١ للعمل مستشارًا سياسيًّا واقتصاديًّا لسفارة أستراليا في تركيا، ثم مستشارًا لوزارة الخارجية التركية، ورئيسًا لوكالة التعاون والتنسيق التركية «تيكا» حتى عام ٢٠٠٧.

ولم يتخلَّ هاكان فيدان خلال حياته المهنية عن السياسة التي ظلت ملازمة له، عبر عضويته في حزب العدالة والتنمية (الحاكم) في تركيا، ما جعل الرئيس أردوغان يكتشف قدراته التي كانت سببًا في التقارب بين

الرجلَين، قبل أن تتوّج باختيار فيدان رئيسًا لجهاز الاستخبارات التركية عام ٢٠١٠.

ولا ينسى الأتراك ما حدث يوم ٧ فبراير/ شباط ٢٠١٥، عندما استقال هاكان فيدان من رئاسة الاستخبارات التركية من أجل الترشّح للبرلمان (على قوائم الحزب الحاكم)، لكن بعد حوالي شهر من الجدل والنقاش الداخلي بينه وبين أردوغان، عاد هاكان فيدان لرئاسة الجهاز، كونه الأكثر قدرة على إدارة ملفاته.

مهمة خاصة جدًّا

قد لا يعرف البعض أن هاكان فيدان كان المسؤول الرسمي «الأمين» خلال مفاوضات الحكومة التركية (التي تمّت بأوامر مباشرة من أردوغان) مع حزب العمال الكردستاني (المحظور)، حيث أظهرت «المباحثات السرّية» آنذاك مقدار ما يتمتع به من فهم لطبيعة الأزمة والدفاع عن الموقف الرسمي.

كانت المفاوضات التي قادها هاكان فيدان جزءًا من مبادرة «الانفتاح السياسي» لحزب العدالة والتنمية على القضية الكردية، تمَّ خلالها التفاوض المباشر مع عبد الله أوجلان، لكن المبادرة أُجهضت بسبب اتهامات المعارضة للحزب الحاكم بـ»مدّ الجسور مع الانفصاليين في تركيا».

كانت اللقاءات (استضافتها أوسلو عاصمة النرويج) كفيلة بحسم الملف، خاصة بعدما مدّ حزب العدالة والتنمية يده لزعيم حزب العمال الكردستاني، عبد الله أوجلان (المسجون منذ ١٤ فبراير/ شباط ١٩٩٩)، وأقرّ قانونًا جديدًا يجيز إجراء مباحثات سلام رسمية مع الحزب، إلا أن أوجلان كان يصرّ على استكمال طريقه للنهاية.

ورغم براعة هاكان فيدان، عادت الأزمة إلى نقطة الصفر، بعدما تعمّد أوجلان تغذية التصعيد السياسي، الذي وصل حدّ الصدام بين حزب الشعوب الديمقراطي وحزب العدالة التنمية، لإفشال التقارب السياسي، وحتى يعود حزب العمال الكردستاني (بنهجه المعروف) إلى واجهة المشهد ممثلاً رئيسيًّا للكرد.

علاقة الماضي والمصير

الآن، تتعمّق العلاقة المعقّدة بين الرئيس أردوغان ووزير خارجيته الجديد هاكان فيدان، الذي وجد نفسه في مأزق عام ٢٠١٢ خلال التفاوض مع الكرد، واتهامه من البعض بـ»الخيانة العظمى» قبل أن يتدخل أردوغان بكل حسم آنذاك: «هو كاتم أسراري، وأسرار الجمهورية، حاضرها ومستقبلها».

هذا التناغم (المدعوم بالثقة الكبيرة، وعملية الهيكلة الاحترافية لجهاز الاستخبارات التركية خلال الـ ١٣ عامًا الماضية، والإطلالة الواضحة على ملفات الداخل والخارج) سيساعد هاكان فيدان في مهمته الجديدة التي كان يتولى (بحكم منصبه السابق) جزءًا منها بالفعل، والتعامل المباشر مع الجزء الآخر لتهدئة «الحرائق» حول تركيا.

*صحفية تركية.

*وكالة نون بوست

غسان شربل:

الملاكـم التركـي

الملاكم لا تعيبه الكدمات. يوجعه أن يطرح أرضاً. يقتله أن يُقذف إلى خارج الحلبة. للملاكم المدمن، أول التقاعد أول الموت أيضاً.

وكان يمكن أن تكون الصورة مختلفة. أن يخذله الناخبون. وأن يسارع إلى مغادرة القصر الشاسع بعد أن يلملم من مكاتبه وممراته أحلامه وأوهامه. يعرف أنهم كانوا ينتظرون أن يلتف حبل الانتخابات حول عنقه ليعلقوا أخطاءه على حبال التاريخ. لا المعارضة ترحم ولا الصحافة تنسى. وهو لا يطيق لا هذه ولا تلك.

أنقذته تركيا العميقة من مصير مؤلم. لم يكن يوماً عدواً بسيطاً أو حليفاً سهلاً. عنيف في العداوة ومتطلب في الصداقة. عنيد في خياراته ثم يصدم خصومه وحلفاءه باستدارة مفاجئة يسهل عليه دائماً تسويقها لدى أنصاره.

في الحفل الكبير أطلق ابتسامة المنتصر. لم يغب عن باله أن يهاجم المعارضة وما سمّاها الحسابات الصغيرة. لكنه استدرك داعياً إلى الوحدة ومعلناً انطلاق «قرن تركيا». أنقذه الناخبون من سوء المصير. لو خسر لانهال خصومه عليه بالأقلام المسنونة وخناجر الشماتة والحكايات المجبولة بالثأر. وكان متوقعاً أن يحكموا ربط صورته بصورة الليرة التركية التي عانت الأمرين في الفترة الأخيرة بسبب إصراره على التحول طبيباً لأمراض

> في الحفل الكبير أطلق ابتسامة المنتصر ولم يغب عن باله أن يهاجم المعارضة

الاقتصاد وأوجاعه. وما كانوا ليتردّدوا أيضاً في تحميله وزر التباطؤ في مواجهة آثار الزلزال المدمر الذي أدمى البلاد.

كان باستطاعتهم القول إن مغامرته في الإقليم انتهت بفشل مروّع. فلا محمد مرسي أو من يشبهه يحكم مصر ولا بشار الأسد أرغم على مغادرة قصر الرئاسة.

«الربيع» الذي رعاه لتغيير ملامح المنطقة تحول تهمة تطارد الضالعين فيه. ولن يتردد بعضهم في الكتابة أن القيصر نجح في تقليم أظافر السلطان، واستدرجه إلى ملعبه وأقنعه بزرع الصواريخ الروسية داخل الحديقة الأطلسية.

وأغلب الظن أن امريكا كانت سترتاح من هذا الحليف المتعب وأن أوروبا ستبتهج بغياب الرجل الذي قرع بعنف بابها ثم ابتعد مطلقاً الاتهامات والأزمات.

لا يمكن كتابة قصة الشرق الأوسط في القرن الحالي من دون التوقف عند دوره. كان رجب طيب إردوغان لاعباً كبيراً ومؤثراً.

ويمكن القول إنه انخرط في مجازفات شديدة الخطورة. لم يكتف بمشروع إعادة رسم ملامح الجمهورية التي هندسها أتاتورك بل تجاوز ذلك إلى محاولة إعادة رسم ملامح المنطقة برمتها.

كانت رياح «الربيع الإخواني» شديدة ولافحة. أصيبت هذه الرياح بانتكاستين كبيرتين، الأولى في مصر والثانية في سوريا. يتلقى الضربات ويسدد الضربات.

كان يمكن لكل هذه الدفاتر أن تفتح لو أرغم على الجلوس في مقاعد الخاسرين. لم يحصل ذلك وأهدته الصناديق فرصة جديدة وولاية جديدة. ولاية ثالثة يقول الدستور إنها الأخيرة لكننا أبناء منطقة لا تحب الدساتير فيها إغضاب «الرجل القوي» إن احتاج ولاية إضافية. كسر خاطر الدستور أفضل من كسر خاطر الملاكم الكبير.

على مدى عقدين كتب إردوغان قصة تركيا بأسلوبه الذي لا يشبه أساليب أسلافه ولا جيرانه. مذ تولى المسؤولية تصرف كمحارب مجروح. لم يغفر للعالم ابتهاجه بركام الإمبراطورية العثمانية. لم يغفر له تحويله البلاد التي كانت تستعرض قوتها على ملاعب الآخرين إلى خريطة متواضعة يتحتم عليها أن تأخذ في الاعتبار نصائح سفراء الدول الكبرى وأحياناً توجيهاتهم. قبل موعد إطلالته بثلاث سنوات، ألقت روسيا بنفسها بين يدي رجل مجروح أيضاً.

لن يغفر فلاديمير بوتين للعالم تلك الاحتفالات التي انخرط فيها يوم انهار جدار برلين ويوم انتحر الاتحاد السوفياتي أو نُحر. سلطان إسطنبول يتهم العالم بتقطيع أوصال المجد العثماني، وقيصر موسكو يتهم

> يحتاج إردوغان إلى بناء سياسات لا يكون حجر الأساس فيها الخوف من الكرد أو مطاردتهم

العالم بتقطيع أوصال الإمبراطورية السوفياتية. وتقطيع الأوصال رهيب يمزق الشرايين ويهين الأوسمة ويدفع الأيتام إلى البحث عن حامل الثأر... عن الملاكم الكبير.

على نار الشرق الأوسط الكئيب أمضى إردوغان عقدين كاملين. كانت الحرائق كثيرة وهي بدأت عملياً بالغزو الامريكي للعراق، ثم حمل العقد التالي رياح الاحتجاجات والتدخلات.

ولم يكن إردوغان الوحيد المتبرّم بحدود خريطة بلاده. الجنرال قاسم سليماني، وبمباركة المرشد، نجح في اختراق خرائط عدة وبدل فيها ملامح ومعطيات.

كان العقد الثاني من القرن الحالي صاخباً في الشرق الأوسط، وكان إردوغان فيه لاعباً نشطاً على رغم تعدد الأهداف التي أضاعها على ملاعب متعددة.

وكان على إردوغان أن يتجرع أكثر من صدمة أبرزها رؤية قوات بوتين تنزل في سوريا وتقفل الباب – بالتعاون مع ميليشيات إيران – أمام رياح الحالمين بإسقاط النظام السوري. ولم يكن تبادل اللكمات مع القيصر سهلاً. والملاكم التركي ينكفئ قليلاً ولا يستسلم. يقدم الخدمات لسيد الكرملين، لكن مسيّراته تعمل بإخلاص في جيش زيلينسكي.

لا يتسع هذا الحيز الضيق للإضاءة على المنعطفات الرئيسية في مسيرة إردوغان وهو رجل منعطفات وقرارات وانعطافات. ها هو يعلن حكومته الجديدة.

لا تستطيع بلاد إنقاذ هيبتها إذا استمر إذلال ليرتها. عليه أن يكف عن استخدام العقاقير القديمة في تضميد جروح الاقتصاد. يحتاج الاقتصاد إلى خبراء لا إلى ملاكمين.

يحتاج إردوغان أيضاً إلى معالجة الانقسام العميق في الشارع التركي الذي أظهرته نتائج الانتخابات. يحتاج أيضاً إلى بناء سياسات لا يكون حجر الأساس فيها الخوف من الكرد أو الإصرار على مطاردتهم.

اختار إردوغان رجلاً موثوقاً لحقيبة الاقتصاد هو محمد شيمشك. وكافأ رئيس الاستخبارات حقان فيدان «كاتم أسراري وكاتم أسرار الدولة» بتعيينه وزيراً للخارجية. لا بد من استخلاص الدروس اللازمة من عقد العواصف الأخير. لا بد للحكومة من محاربة التضخم في الاقتصاد ومن ضبط التضخم في الأحلام. صعود القوى الإقليمية لا يعني ترميم هيبة الإمبراطوريات. وفي العلاقات الدولية لا بد من تجرع السم أحياناً. والدليل أن إردوغان سيشارك ذات يوم في لقاء يضمه وبوتين وبشار الأسد. هذا قانون الملاكمة. توجه الضربات وتتلقى مثلها، لكن الأهم أن تبقى واقفاً على الحلبة وألا ينجح الناخبون في دفعك خارجها.

*الشرق الأوسط

إيران تستعرض أول صاروخ فرط صوتي و عقوبات امريكية

لا تزال إيران مصرة على تطوير منظومتها الصاروخية رغم الضغوط الدولية عليها والعقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة ضدها، وتضرر اقتصادها خلال العقود الماضية، وهي ترى في ذلك قوة ردع أساسية تعزز بها نفوذها وقدرتها على مواجهة أي هجوم محتمل.

وذكرت وكالة الجمهورية الإسلامية للأنباء «إرنا» الثلاثاء أن إيران أزاحت الستار عمّا وصفه المسؤولون بأنه أول صاروخ باليستي فرط صوتي من إنتاجها، وهو إعلان من المرجح أن يفاقم مخاوف الغرب إزاء قدرات

طهران الصاروخية.

ويعد برنامج إيران الصاروخي أحد أكبر برامج التسلح في الشرق الأوسط. ويمكن للصواريخ فرط صوتية الانطلاق بسرعات تزيد بخمس مرات على الأقل عن سرعة الصوت وفي مسارات معقدة مما يجعل من الصعب اعتراضها.

وتقول إيران إن صواريخها الباليستية، التي يصل مداها إلى ٢٠٠٠ كيلومتر، هي قوة مهمة للردع والانتقام في مواجهة الولايات المتحدة وإسرائيل وأهداف إقليمية محتملة أخرى، لكنها في المقابل تنفي سعيها لامتلاك أسلحة نووية.

وعلى الرغم من معارضة الولايات المتحدة وأوروبا، قالت الجمهورية الإسلامية إنها ستواصل تطوير برنامجها الصاروخي الدفاعي. وساهمت تلك المخاوف من الصواريخ الباليستية الإيرانية في قرار الرئيس الامريكي السابق دونالد ترامب في ٢٠١٨ الانسحاب من اتفاق طهران النووي لعام ٢٠١٥ الذي وقعته إيران مع ست قوى كبرى.

عقوبات امريكيةعلى شبكة تدعم البرامج الصاروخية والعسكرية الإيرانية

بيان للمتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية ماثيو ميلر:

تقوم الولايات المتحدة اليوم بفرض عقوبات على شبكة توريد تضم سبعة أفراد وست كيانات في إيران وجمهورية الصين الشعبية لدعمها أنشطة وزارة الدفاع وإسناد القوات المسلحة الإيرانية ومؤسسة بارشين للصناعات الكيميائية (Parchin Chemicals Industries) وشركة ب. ب. صدر (P.B. Sadr)، وهي كلها كيانات سبق للولايات المتحدة أن أدرجتها على لائحة العقوبات كجهات فاعلة رئيسية في برنامج الصواريخ البالستية الإيراني.

ويشتمل الإجراء الذي يتم اتخاذه اليوم على إدراج الملحق الدفاعي الإيراني في بكين داوود دمغاني (Davoud Damghani) الذي نسق عمليات شراء متعلقة بالدفاع من جمهورية الصين الشعبية إلى أفراد إيرانيين.

ما زالت الولايات المتحدة حازمة في التزامها باستخدام كافة الأدوات المتاحة لها لتعطيل شبكات التوريد الإيرانية وسنعمل مع الحلفاء والشركاء لمحاسبة إيران على أعمالها.

ويتم اتخاذ إجراء اليوم بموجب الأمر التنفيذي رقم ١٣٣٨٢ الذي يستهدف ناشري أسلحة الدمار الشامل وسبل تسليمها. يرجى الاطلاع على البيان الصحفي الصادر عن وزارة الخزانة للحصول على المزيد من المعلومات بشأن الإجراء الذي يتم اتخاذه اليوم.

إيران تعيد فتح سفارتها في الرياض في ختام قطيعة دبلوماسية

أعادت إيران فتح سفارتها في الرياض الثلاثاء لتدشن مرحلة جديدة من العلاقات بين الخصمين اللدودين بعد سبع سنوات من القطيعة الدبلوماسية التي أنهاها اتفاق مفاجئ بوساطة صينية في آذار/مارس الماضي.

وحضرت مراسلة وكالة فرانس برس حفلا لمناسبة إعادة عمل البعثة في مقر سفارة الجمهورية الإسلامية في العاصمة السعودية.

وأوفدت طهران نائب وزير الخارجية الإيراني للشؤون القنصلية علي رضا بيكدلي لحضور المراسم التي شارك فيها أيضا القائم بالأعمال الإيراني حسن زارنيغار. كما حضرها من الجانب السعودي وكيل وزارة الخارجية للشؤون القنصلية علي اليوسف.

واعتبر بيكدلي الخطوة بمثابة «حقبة جديدة» في العلاقات بين القوتين الإقليميتين.

وقال قي كلمة ألقاها بالإنكليزية «نعتبر اليوم يومًا مهمًا في علاقة الجمهورية الإسلامية والمملكة العربية السعودية ...التعاون بين البلدين يدخل حقبة جديدة».

وتابع أنّ «الدبلوماسية هي أفضل وسيلة للتواصل والحوار بين الدول للوصول إلى استقرار وتفاهم

مشترك»، مؤكدا أن»السلام والتنمية ليسا خيارا بل ضرورة مؤكدة».

وكانت إيران أعلنت الإثنين على لسان المتحدث باسم خارجيتها إنه سيعاد يومي الثلاثاء والأربعاء رسميا فتح سفارتها في الرياض والقنصلية العامة للجمهورية الإسلامية الإيرانية في جدّة ومكتب ممثل إيران لدى منظمة التعاون الإسلامي.

وتزامن إعادة الافتتاح مع زيارة وزير الخارجية الامريكي أنتوني بلينكن إلى المملكة والتي تهدف إلى تعزيز علاقات واشنطن مع الدولة الغنية بالنفط بينما تقوم السعودية بالتقرّب أكثر من خصوم الولايات المتحدة.

وتعود البعثة الدبلوماسية الإيرانية التي توقف عملها في السعودية عام ٢٠١٦، إلى الرياض بقيادة علي رضا عنايتي الذي شغل سابقا منصب سفير إيران في الكويت ومساعد وزير الخارجية والمدير العام لشؤون الخليج بوزارة الخارجية، بحسب وسائل إعلام إيرانية.

وتستأنف البعثة عملها في مقرها القديم في الحي الدبلوماسي بالرياض، قرب السفارة السورية التي من المقرر إعادة فتحها قريبا مع إعلان الرياض ودمشق الشهر الماضي عودة بعثاتهما الدبلوماسية للعمل.

لم تؤكّد السعودية بعد موعد إعادة فتح سفارتها في طهران أو اختيارها لسفير.

وقطعت المملكة العلاقات مع إيران عام ٢٠١٦ بعد هجوم متظاهرين في الجمهورية الإسلامية على البعثات الدبلوماسية السعودية، على خلفية إعدام رجل الدين السعودي الشيعي نمر النمر.

وبعد سنوات من الخلاف، وقعت الدولتان اتفاقية مصالحة مفاجئة في الصين في ١٠ آذار/مارس. وقد أعادت السعودية منذ ذلك الحين العلاقات مع سوريا حليفة طهران، وصعّدت من مساعيها للسلام في اليمن حيث تقود منذ سنوات تحالفا عسكريا ضد الحوثيين المدعومين من إيران.

العلاقات السعودية الإيرانية.. تاريخ من الصعود والهبوط

وأدى التنافس الذي طال أمده بين القوتين الكبيرتين في الشرق الأوسط، إيران الشيعية والسعودية السنية، إلى تأجيج الصراعات في جميع أنحاء المنطقة ومنها حربا اليمن وسوريا.

وغير الدور الذي لعبته بكين في تحقيق انفراجة بين طهران والرياض قواعد اللعبة في منطقة ظلت الولايات المتحدة تلعب فيها دور الوسيط الرئيسي على مدى عقود مستخدمة نفوذها الأمني والدبلوماسي.

* ١٩٧٩ - الثورة الإيرانية

– راقب قادة السعودية بقلق شديد الإطاحة بشاه إيران محمد رضا بهلوي على يد رجال دين شيعة ترى الرياض أنهم عازمون على تصدير ثورتهم الإسلامية.

* ١٩٨٠-١٩٨٨ - حرب إيران والعراق

– غضب الإيرانيون بشدة من الدعم السعودي للعراق خلال الحرب العراقية الإيرانية من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٨ والتي استخدمت فيها بغداد أسلحة كيماوية.

* ١٩٨٧-١٩٨٨ - مكة

– تعرضت العلاقات بين السعودية وايران لضربة كبيرة في يوليو تموز ١٩٨٧ عندما قُتل ٤٠٢ من الحجاج، منهم ٢٧٥ إيرانيا، خلال اشتباكات في مكة. واحتل محتجون في طهران السفارة السعودية وأضرموا النار في السفارة الكويتية. وتوفي دبلوماسي سعودي في طهران متأثرا بجروح أصيب بها عندما سقط من نافذة السفارة، واتهمت الرياض طهران بتأخير نقله إلى مستشفى في السعودية. وقطع الملك فهد العلاقات مع إيران عام ١٩٨٨ ولم يتم استعادتها إلا في عام ١٩٩١.

* ١٩٩٧ - القمة

– زار ولي العهد السعودي آنذاك الأمير عبد الله إيران لحضور قمة إسلامية في ديسمبر كانون الأول، ليصبح أكبر مسؤول سعودي يقوم بمثل هذه الزيادة منذ الثورة الإسلامية.

* ١٩٩٩ - أوقات أفضل

– هنأ العاهل السعودي الملك فهد الرئيس الإيراني محمد خاتمي بفوزه في الانتخابات عام ٢٠٠١ قائلا إن ذلك تأييد لسياسته الإصلاحية. كان خاتمي قد عمل من أجل التقارب مع الرياض بعد فوزه الساحق الأول في عام ١٩٩٧. وزار خاتمي المملكة في أول رحلة من نوعها منذ عام ١٩٧٩. وتحسنت العلاقات في ظل اتفاق أمني جرى إبرامه في أبريل نيسان ٢٠٠١.

* ٢٠٠٣-٢٠١٢ - تصاعد التوتر في المنطقة

– أدى الغزو الذي قادته الولايات المتحدة عام ٢٠٠٣ وأطاح بصدام حسين في العراق إلى تعزيز وضع الأغلبية الشيعية في البلاد وتحول في انحيازات العراق السياسية لصالح إيران.

– مهد اغتيال رئيس وزراء لبنان رفيق الحريري، الحليف الوثيق للسعودية، عام ٢٠٠٥ الطريق لصراع على السلطة في بيروت. كان من بين معالم هذا الصراع وقوف إيران وحلفائها، وبينهم سوريا، في كفة ودول الخليج العربية المتحالفة مع الولايات المتحدة في كفة أخرى. ووقع لبنان على نحو متزايد تحت نفوذ جماعة حزب الله اللبنانية المدعومة من إيران والمدججة بالسلاح.

بعد نحو ١٥ عاما، أدانت محكمة مدعومة من الأمم المتحدة ثلاثة من أعضاء حزب الله غيابيا في قضية مقتل الحريري. نفت الجماعة أي دور لها في اغتياله ووصفت المحكمة بأنها أداة بيد أعدائها.

– فاقمت حرب ٢٠٠٦ بين إسرائيل وحزب الله شكوك السعودية بأن طهران تقيم تحالفات جديدة في المنطقة تهدد مصالح الرياض.

– عمق برنامج الطاقة النووية الإيراني المثير للجدل مخاوف السعودية من أن طهران بقيادة خليفة خاتمي القومي المتشدد محمود أحمدي نجاد عازمة على الهيمنة على منطقة الخليج.

– كشفت إحدى برقيات ويكيليكس أن العاهل السعودي الملك عبد الله أخبر دبلوماسييه في عام ٢٠٠٨ بأنه يريد من الولايات المتحدة «قطع رأس الأفعى».

* ٢٠١١ - الربيع العربي

– راقبت السعودية بقلق شديد انتفاضات مؤيدة للديمقراطية امتدت من تونس ومصر إلى الخليج في الشرق. ونُظر للاحتجاجات في البحرين على أنها خط أحمر بسبب مخاوف من أن تسيطر الأغلبية الشيعية هناك على السلطة وتتحالف مع إيران.

– ساعدت قوات سعودية في إخماد الاضطرابات في البحرين بناء على طلب الأسرة المالكة السنية.

– اتهمت السعودية بعض الشيعة في منطقتها الشرقية بالتعاون مع دولة أجنبية، هي إيران، لزرع الفتنة بعد اشتباكات بين الشرطة والشيعة.

– أعلنت الولايات المتحدة أنها كشفت مؤامرة إيرانية لاغتيال السفير السعودي في واشنطن. وقالت الرياض إن الأدلة قاطعة وإن طهران ستدفع الثمن. رفضت إيران هذا التقرير ووصفته بأنه ملفق بهدف دق إسفين بين طهران والسعودية.

* ٢٠١١ - الحرب السورية والمحادثات النووية بين الولايات المتحدة وإيران

– جرى انتخاب حسن روحاني رئيسا لإيران في يونيو حزيران ٢٠١٣ مما حول سياسة إيران الخارجية التي كانت تصادمية حتى ذلك الحين في اتجاه تصالحي. وأبرمت إيران اتفاقا مؤقتا مع القوى الكبرى في نوفمبر تشرين الثاني للحد من نشاطها النووي وتحسنت العلاقات بين إيران ومعظم دول الخليج المجاورة.

– دعا مجلس التعاون الخليجي بقيادة السعودية في ديسمبر كانون الأول إلى علاقات حسن الجوار مع إيران على أساس «عدم التدخل في الشؤون الداخلية».

– لكن العلاقات الإيرانية السعودية ظلت في حالة جمود وانعكس صراعهما على النفوذ في المنطقة على الحرب الأهلية السورية. وكانت الرياض من كبار المؤيدين للمعارضة السنية في مواجهة الرئيس السوري بشار الأسد الحليف المقرب لطهران.

– في ٢٠١٥، تدخلت السعودية في اليمن على رأس تحالف مدعوم من الغرب ضد جماعة الحوثي بعد أن أطاحت الجماعة المتحالفة مع إيران بالحكومة المعترف بها دوليا من العاصمة صنعاء. ولم يشهد الوضع العسكري للحرب تغيرا على مدى سنوات.

* ٢٠١٦ - تدهور العلاقات

– أعدمت السعودية قرابة ٥٠ شخصا بينهم رجل الدين الشيعي البارز نمر النمر في الثاني من يناير كانون الثاني. واقتحم محتجون في طهران السفارة السعودية وتحدث الزعيم الإيراني آية الله علي خامنئي عن «انتقام إلهي» لإعدام النمر.

– قطعت السعودية علاقاتها مع إيران في الثالث من يناير كانون الثاني.

– اتهمت إيران السعودية بشن ضربات جوية على سفارتها في اليمن في السابع من يناير كانون الثاني. ورفض مسؤولون سعوديون هذا الادعاء ووصفوه بأنه دعاية.

– في ٢٩ مايو أيار ٢٠١٦، منعت إيران مواطنيها من أداء فريضة الحج واتهمت السعودية بالتقاعس في ضمان سلامة الحجاج.

* ٢٠١٩ حتى يومنا هذا

– في ١٤ سبتمبر أيلول ٢٠١٩، حمَّلت السعودية إيران مسؤولية هجمات على منشآتها النفطية مما أدى توقف نصف إمدادات المملكة. ونفت إيران تورطها بينما أعلنت جماعة الحوثي اليمنية المتحالفة مع إيران مسؤوليتها عن الهجمات.

– ٣ يناير كانون الثاني ٢٠٢٠: قُتل قاسم سليماني القائد بالحرس الثوري الإيراني في ضربة أمريكية بطائرة مسيرة في بغداد.

– ٩ أبريل نيسان ٢٠٢١: عقدت إيران والسعودية أول محادثات مباشرة بينهما منذ قطع العلاقات واستضافتها بغداد. وبين أبريل نيسان ٢٠٢١ وسبتمبر أيلول ٢٠٢٢، عُقدت أربع جولات من المحادثات كان أغلبها بوساطة العراق وسلطنة عمان.

– انسحبت إيران من المحادثات في ١٣ مارس آذار ٢٠٢٢، قبل الجولة الخامسة المقررة، بعد يوم من إعدامات جماعية في السعودية قال ناشطون إنها شملت ٤١ شيعيا.

– عقدت إيران والسعودية الجولة الخامسة من المحادثات في ٢١ أبريل نيسان ٢٠٢٢.

– في ١٩ أكتوبر تشرين الأول ٢٠٢٢ دعا كبير مستشاري خامنئي إلى إعادة فتح السفارتين السعودية والإيرانية.

– زار الرئيس الصيني شي جين بينغ المملكة في التاسع من ديسمبر كانون الأول ٢٠٢٢، وأجرى محادثات مع ولي العهد الأمير محمد بن سلمان.

– زار الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي الصين في ١٦ فبراير شباط ٢٠٢٣ للقاء شي.

– في ١١ مارس آذار ٢٠٢٣، اتفقت إيران والسعودية على إعادة العلاقات في صفقة توسطت فيها الصين.

– التقى وزيرا الخارجية السعودي والإيراني في الصين في السادس من أبريل نيسان، في أول لقاء رسمي بينهما منذ أكثر من سبع سنوات.

مكافحة سوء السلوك القضائي

هذا الملف ..الاستقلالية ام سوء السلوك؟

يعتبر استقلال القضاء إحدى الركائز الأساسية للإدارة الفعالة للعدالة،فعدم تدخل السلطة التنفيذية يكفل تمتع المعتقلين بالضمانات القانونية الأساسية المنصوص عليها للجميع. وغياب التدخل والضغوطات من أي نوع كانت يضمن نزاهة عمل المحاكم والقضاة بما يتوافق مع القانون، ويتيح للمواطن الشعور بالطمأنينة من عدم وقوعه ضحية لسوء المعاملة. لذلك، وإدراكاً منها لأهمية الأمر، اعتمدت الأمم المتحدة، في العام ١٩٨٥ المبادئ الأساسية بشأن استقلال السلطة القضائية.

ويشكل النظام القضائي المستقل ضمانة أساسية لحماية حقوق الإنسان، حيث يحميه من ممارسات الحكومة غير المشروعة، ويضمن تقديم الجناة أمام القضاء لمحاكمتهم بالعدل وحصول الضحايا على سبل الانتصاف القانونية الفعالة.

تتعدد الأسباب التي تؤثر سلباً على استقلال القضاء في بعض البلدان فتتراوح من الاستخدام المفرط لذريعة «أمن الدولة» الاستثنائية ، وانتشار المحاكم المؤلفة من قضاة تعينهم حزب متفرد في السلطة التنفيذية.

ومع بعض الحالات التي شهدها اقليم كردستان من استخدام المؤسسات القضائية لاغراض حزبية بحتة حيث اصبحت استقلاليتها محل شك وتساؤل ،نضع بعض الحقائق امام القارئ الكريم عن اهمية استقلالية القضاء وضمان نزاهة القضاء والسلوك القضائي ونذكر بالدور التاريخي للرئيس مام جلال الذي ساهم في ترسيخ استقلالية القضاء في الدستور العراقي الجديد بينما هناك اخرون يريدون العبث بهذه الاستقلالية لاغراض حزبيةو نزعات شخصية وتفردية وسلطوية .

رئيس التحرير

*زهير كاظم عبود

استقلالية القضاء العراقي

*المرصد

نص الدستور العراقي في الجملة (ب) من الفقرة (أولا) من المادة الثانية منه على ذلك ، كما اعتمد الدستور على نظرية فصل السلطات باعتبارها من النظريات التي تحقق من خلال هذا الفصل الرقابة الموضوعية والشكلية في تشريع القوانين ونفاذها وتطبيقها ، كما يحقق هذا الفصل أيضا رقابة متبادلة ومهمات محددة ، إذ تختص السلطة التشريعية بسن ووضع القوانين ، وتقوم السلطة القضائية بتطبيق تلك القوانين بأمانة وحياد وتفصل في المنازعات والخصومات المعروضة أمامها بالإضافة الى رقابتها على عدم خرق الدستور والقوانين كضمان من ضمانات مبدأ الشرعية ، وتقوم السلطة التنفيذية بتنفيذ الأحكام الصادرة ، ولأن القضاء العراقي معنيا بقانونية

التشريعات ومدى انسجامها مع النصوص الدستورية فانه أيضا الجهة التي يحتكم اليها المواطن العراقي في سبيل تطبيق هذه الثوابت والمبادئ .

وثوابت العمل الديمقراطي التي يحرص القضاء العراقي على تطبيقها باعتبارها نصا دستوريا تظهر واضحة وجلية في نصوص الدستور ، ويتم انعكاسها عمليا على الحياة في العراق ، فتداول السلطة سلميا عبر الوسائل الديمقراطية من بين ثوابت الحياة السياسية واسلوب الحكم في العراق ، بالإضافة الى ان السيادة للشعب مصدر السلطات والذي يمنحها الشرعية ويمارس حقه في الاختيار بالاقتراع السري العام والمباشر وعبر المؤسسات الدستورية ، بالإضافة الى حظر الكيانات التي تنهج نهجا طائفيا او عنصريا او ارهابيا او تكفيريا ..

المساواة امام القانون بين جميع ابناء العراق مفصل مهم يتعارض مع التمييز القومي والديني والعرقي والمذهبي وبالتالي ينسجم مع المسار الديمقراطي ، ومن يطالع النصوص الدستورية يجد ان كل نص يحث على التمسك بالحقوق واحترامها ، ويدعو الى المساواة يصب في نهر الديمقراطية الذي لا يمكن ان يتم تحقيق الاستقلالية في العمل القضاء دون وجود هذا المسار.

فقد شكلت نظرية فصل السلطات الدستورية قاعدة عملية لتنظيم عمل السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية ، وعدم تجاوز حدودها في الإطار العملي المرسوم لها ، كما شكلت الإطار العملي الذي يمهد للنظام الدستوري الديمقراطي البديل عن الأنظمة الدكتاتورية التي تحصر السلطة عادة بيد سلطة واحدة، ومع إن هذه الاستقلالية لا تعني الانسلاخ عن منظومة العمل الدستوري ، إلا أنها تعني عدم تعدي أو تجاوز أي منها على عمل ومهام الأخرى ، وهذه النظرية تعطي الاستقلالية والحرية للسلطة القضائية بما يتيح لها ممارسة دورها المهم في بناء دولة القانون وترسيخ مبادئ العدالة ، كما يعطي للسلطة القضائية القدرة على الحركة وحرية الأداء والتطور ضمن دائرتها ، بالإضافة الى عدم تأثرها بالمواقف السياسية للسلطة التنفيذية ، ودون أن تتقيد بمراقبة كلا السلطتين أو تدخل أي منها في عملها أو في قراراتها ، وبهذا تضمن ليس فقط قدرتها في التطبيقات القانونية السليمة للقوانين ، وليس فقط حسم القضايا وتطبيق معايير العدالة والقانون بحيادية وعدالة ، وإنما تمكين المواطن من مقاضاة أي مركز من مراكز السلطتين التشريعية أو التنفيذية أمام القضاء في حال شعوره بخرق الدستور أو العمل بما يخالف النصوص القانونية ، مما يدفعها للتطور والإبداع في عملية البحث والاستنتاج ، وإيجاد القواعد القانونية المتناسبة مع الظروف ، ولهذا يعد استقلال القضاء من المقومات الأساسية التي تساهم في تثبيت دعائم العدالة والقانون ، وفي رفع مستوى الأمن وتجسيد مفهوم الاستقلالية كسند يحمي ثوابت الديمقراطية ويساندها ، ولايمكن بأي حال من الأحوال الاطمئنان الى قضية الحقوق إلا بوجود قضاء مستقل.

> **استقلال القضاء تفرضه الضرورة والحاجة الماسة قبل ان تلزمه النصوص الدستورية**

استقلالية القضاء تعني أيضا التزام القضاء العراقي بالحيادية وعدم الانحياز لأية جهة كانت ، وعدم إخضاع مجلس القضاء الأعلى أو قراراته ليس فقط للسلطة

للرئيس الراحل مام جلال دور ريادي ومهم في ترسيخ أسس الأستقلالية في الدستور العراقي

التنفيذية وإنما حتى للمصالح الخاصة والسياسية منها ، وبالتالي عدم تمكين تلك المصالح من النفاذ داخل جسد القضاء ، وتمكنها من أحداث شروخ تحرف القضاء عن مسار الاستقلالية والحياد التي يتطلبها الواقع العراقي الجديد ومتطلبات العدالة والقانون ، وفي سبيل ان تكون هناك جهة دستورية تحمي المشروع الديمقراطي لبناء كيان الدولة وحماية حقوق الانسان نقول لابد من قضاء مستقل بشكل حقيقي لا شكلي وعملي لا أعلامي .

إن العمل على تجسيد نصوص الدستور التي تؤكد على استقلال القضاء أمرا ضروريا لابد من تكاتف الجهود لإنجاحه ، حيث إن استقلال القضاء تفرضه الضرورة والحاجة الماسة قبل ان تلزمه النصوص الدستورية ، ومن اجل أن يتم تثبيت معالم دولة القانون التي طالما افتقدها أهل العراق زمنا طويلا في ظل حكومات الانقلابات المتعاقبة ، ولم يتم الشعور بها في ظل الحكومات التي أعقبت النظام الملكي . بالإضافة الى أنه يشكل الضمانة الحقيقية في قضايا المتخاصمين مهما كانت مراكزهم القانونية . وهذا الأمر يدفع بالضرورة الى أن تهتم السلطة التشريعية والتنفيذية بوضع القضاء العراقي وتساهم في تحسين صورته وتمكينه من تطوير أداءه ، بالإضافة الى دعم القضاء ماليا ومعنويا ، والإسراع في عملية الإصلاح القضائي والقانوني في العراق .

ليس المهم أن يتمكن القضاء العراقي من أداء دوره المرسوم دستوريا ووفقا لقانون التنظيم القضائي بشكل آلي وروتيني ، وليس مهما إن يكون للعراق قضاء يسد الفراغ وقضاة يملئون أبنية المحاكم ويسدون شواغرها ، إنما المهم في أن يكون هذا القضاء مستقلا بالمعنى الحقيقي للاستقلالية ، بعيدا عن الانتماء الحزبي

والطائفية والمحاصصة ، وينأى بنفسه عن أن يكون طرفا في النزاعات السياسية ، أو أن يكون تابعا أو طرفا لأحدى التجمعات السياسية أو الطائفية ، مما يبعده حتما عن التمكن من أداء دوره الحقيقي ، ويخرجه عن معانيه الحقيقية في الاستقلالية ، واستقلالية القضاء العراقي تعني بناء قضاء مستقل قوي ، يعتمد على رموز قضائية تتمتع بالكفاءة والخبرة ، بالإضافة الى حياديتها ونظافة سيرتها ، والاستفادة من التجربة القضائية والسمعة التي كان القضاء العراقي يتمتع بها قبل حلول الدكتاتورية ومساهمتها في المساس بسمعة ومسيرة القضاء العراقي حيث كانت صفحة القضاء العراقي وبشكل نسبي نظيفة وجديرة بالتقدير ، واستقلالية القضاء العراقي تعني قدرة هذا القضاء على التمسك بالحيادية واكتساب ثقة المواطن في عدالته .

ولـيـس اعـتـبـاطـا أن تنص جميع الدساتير التي حلت في العراق منذ بواكير تأسيس الدولة العراقية مرورا بالدساتير المؤقتة لجمهوريات الانقلابات العسكرية وحتى الدستور الدائم الأخير ، على استقلالية القضاء العراقي ، وبالرغم انه في فترات متعاقبة لم يكن أي تجسيد حقيقي لهذه النصوص وللاستقلالية بمعناها الدقيق ، مما أثر على دور القضاء العراقي وساهم في تراجعه والإساءة إليه .

فقد أكد القانون الأساس العراقي الصادر في العام ١٩٢٥ ، في المادة الحادية والسبعون أن المحاكم مصونة من التدخل في شؤونها ، ويشير النص المذكور الى استقلالية السلطة القضائية التي وضعها المشرع في الباب الخامس من الدستور تأكيدا على تلك الاستقلالية عن السلطتين التشريعية والتنفيذية ، ويمكن أن تكون الفترة التي عاشها القضاء العراقي في ظل النظام الملكي بالرغم من بعض السلبيات ، والتدخلات التي شابتها والهنات التي وقع بها بعض الحكام (القضاة) ، إلا أنها وفق وجهة نظرنا المتواضعة أحسن وأكثر اقتدارا بكثير من فترات الحكومات الجمهورية التي أعقبته من ناحية خرق استقلالية القضاء ، أو التدخل في شأنه وقراراته ، أو محاولة وضعه تحت عباءة السلطة التنفيذية ، أوعدم تمكين القضاء من تكوين رموز قضائية كبيرة رسمت لها صفحات ناصعة في تاريخ المؤسسة القضائية .

> **عملية إلغاء قرارات المحاكم بقرارات تشريعية يعد تدخلا وأضعافا لدور القضاء**

وبعد صدور الدستور المؤقت للجمهورية العراقية الـصـادر في ٢٧ تموز ١٩٥٨ ، أكدت المادة ٢٣ منه أن القضاة مستقلون لاسلطان عليهم في قضائهم لغير القانون ، ولا يجوز لأية سلطة أو فرد التدخل في استقلال القضاء أو في شؤون العدالة .

وكما أورد الدستور المؤقت لعام ١٩٦٤ نصا ضمن المادة ٨٥ يؤكد على استقلالية الحكام والقضاة .

وسار الدستور المؤقت لعام ١٩٦٨ على نفس النهج في المادة ٧٦ أيضا ، وجاء في قانون أدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية نص المادة ٤٣ الذي أكد على استقلالية القضاء من السلطة التنفيذية ووزارة العدل بأي شكل من الأشكال ، ونص الدستور العراقي الأخير على استقلالية السلطة القضائية ضمن عدة نصوص ، حيث أكد في النص الأول على إن السلطة القضائية مستقلة ، في حين أورد النص الثاني إن

القضاة مستقلون لاسلطان عليهم في قضائهم لغير القانون ، ولا يجوز لأية سلطة التدخل في القضاء أو في شؤون العدالة .

وهذه النصوص الدستورية لا أثر لها ولا قيمة دون أن تجد لها تطبيقا عمليا ، بالرغم من إن قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ المعدل أكد في الباب الرابع منه على الجرائم المخلة بسير العدالة ، وحدد في الفصل الأول منه المساس بسير القضاء العراقي ، حيث جاء في المادة ٢٣٣ معاقبة كل من يحاول التدخل في عمل القضاء أو التأثير على قناعات القضاة القانونية بأية طريقة بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ، ومع إن هـذا النص يعتبر فعل التدخل جنحة ، فأن المحاكم لم تجنح لمسائلة أي مسؤول قام بالتدخل أو عمل على تغيير قناعة القضاة طيلة الفترات السابقة ، بالإضافة الى إن ما يلغي هذا النص ويتجاوز حتى على الاستقلالية التي يريدها الدستور حين يصار الى قبول القضاة وفقا للتنظيمات السياسية الحاكمة في البلد ، أو ضمن التجاذبات الطائفية القائمة ، مما سينتج وبالا مستقبليا على العدالة والقانون في العراق ، حيث إن الالتزام بالحيادية واستقلال مواقف القضاة السياسية شرطا أساسيا يعزز مبدأ استقلالية القضاء العراقي .

ويمكن أن تكون صور التدخل في استقلالية القضاء العراقي غير مباشرة أو مكشوفة من قبل السلطة التنفيذية أو حتى التشريعية ، فعملية إلغاء قرارات المحاكم بقرارات تشريعية يعد تدخلا وأضعافا لدور القضاء ، وإلغاء الاستقلالية في إصدار الأحكام وفقا لاجتهاده وحياديته ، حيث إن القوانين العراقية هي المرجع في تكييف العلاقات القانونية عندما يتطلب الأمر تحديد نوع هذه العلاقات ، كما إن مسار تطبيق القانون سبق وان تم إقراره ومنصوص عليه في نصوص قانونية أقرتها السلطة التشريعية و لا تقبل الاجتهاد ، إذ لا اجتهاد في مورد النص ، كما إن التعسف في التدخل بوضع القضاة وتقييدهم أو اتخاذ الإجراءات بحقهم يساهم في إضعاف دور القضاء وتحجيمه ، ما يؤدي إلى تراكم القضايا وضعف الحسم وتذمر المواطن بعدم الحصول على حقوقه ضمن أقصر الطرق وأضمنها ، وبالتالي خلق شروخ وحواجز بين القضاء والمواطن .

> **تثبيت دعائم الاستقلالية للقضاء العراقي فعلا وبشكل عملي يدفع بالعملية السياسية إلى خطوات ثابتة وراسخة**

في ٢٨ تشرين الثاني من العام ١٩١٧ تم تأسيس المحاكم العراقية في ظل وجود سلطات الاحتلال البريطاني ، وأصدرت قوات الاحتلال مجموعة من القوانين سمتها (القانون العراقي) ، بدأت في تطبيقها على مدينة البصرة والناصرية والعمارة ، وخارج نطاق هذه المدن يتم تطبيق القانون العشائري (نظام منازعات العشائر) ، وحلت المحاكم العراقية بديلا عن المحاكم التي تعتمدها السلطات العثمانية ، واشترك قضاة انكليز مع العراقيين في تأسيس تلك المحاكم ومباشرة أعمالها حيث تم اعتماد اللغة العربية في الأحكام والقرارات ، وصدر في العام ١٩٢٩ قانون الحكام والقضاة ، وتم إصدار قانون أصول المحاكمات الجزائية البغدادي في تشرين الثاني من العام ١٩١٨ من قبل القائد العام لقوات الاحتلال البريطاني والذي أصبح نافذ المفعول بتاريخ الأول من كانون الأول ١٩١٩ . كما تم إصدار قانون

العقوبات البغدادي من قبل نفس قيادة الاحتلال بتاريخ ٢١ تشرين الثاني ١٩١٨ والذي أصبح نافذ المفعول بتاريخ الأول من كانون الثاني ١٩١٩ ، حيث تم تطبيقه على ولاية بغداد أولا ثم امتد تطبيقه إلى الأجزاء الأخرى من العراق بعد ذلك ، وصدرت تباعا القوانين الأخرى التي تنظم عمل المحاكم ومنها قانون المرافعات المدنية والتجارية ، ونص قانون المرافعات المدنية والتجارية الذي تم تعديله إلى قانون المرافعات المدنية بعد حين على عمل القضاة وأنواع القضاء وطرق الطعن ، ومن ثم صدر قانون التنظيم القضائي الذي اختص بعمل القضاة ، وأستند القانون في استقلالية العمل القضائي على تلك النصوص الدستورية التي وردت ، والتي لم تنسجم مع طبيعة السلطات التي حكمت العراق بتلك الفترات ، حيث أن ولاية القضاء العراقي تسري حتى على قرارات الحكومة ، إلا إن الذي صار في تطبيق ما يخالف المبدأ المذكور ، فتصير المحاكم خاضعة لقرارات الحكومة تحت شتى المزاعم التي قيلت ومنها المرحلة الانتقالية والثورية وما إلى غيرها من الركائز التي تعكزت عليها السلطات ، وصار القضاة ومجلسهم تابعين إلى وزير العدل يلتزمون بأوامره وتعليماته ويتأثرون بقراراته ، كما بدت تدخلات السلطة السياسية واضحة من خلال تهميش القضاء ومنعه من الفصل في العديد من القضايا ، وإلغاء العديد من الأحكام والقرارات .

مرت المؤسسة القضائية تبعا للمتغيرات السياسية بظروف تمسكت باستقلاليتها وحيادها ، غير أن تلك الظروف أثبتت توجه تلك السلطات لخرق هذه الاستقلالية وعدم الالتزام بنظرية فصل السلطات التي كررتها في دساتيرها المؤقتة ، حتى أن السلطة البائدة حولت القضاء الى وظيفة ، وقيدت سلطته ، وحجمت دوره وشلت متابعته واجتهاداته حرصا منها على سيطرة أنظمتها على الحقوق والحريات والتطبيقات الدستورية دون تقييد أو منع .

أن عدالة النظام القضائي تتلازم مع استقلالية هذا النظام ، وكل هذه العدالة مرتبطة بشكل أو بآخر بعدالة القضاة واستيعابهم لدورهم وتطابق أحكامهم مع القوانين والعدالة ، والمتابعة والبحث والتقصي من خلال تفسير وتحليل النصوص القانونية وفق روحها ، وتحقيق العدالة من خلال البحث والتدقيق في مجالات تطوير القواعد القانونية والفقهية بما ينسجم مع واقع العصر وحياة الناس في الزمن الحاضر ، ومحاولة استنباط النصوص القانونية وتطوير العمل القضائي ، وتأكيد استقلالية القرار القضائي والسعي لتأصيل الاستقلالية حتى يمكن أن تصير ثابتة مع ما يصاحبها من عملية إصلاح النظام القضائي العراقي الذي انتابه الخلل الأكيد طيلة فترة سيادة الدكتاتورية والطغيان في العراق ، وأمام التردي والشرخ الذي أحدثته هذه الأنظمة البائدة ، صار لزاما إن نعيد الثقة بالقضاء لدى المواطن العراقي ، وصار لزاما إن تأخذ السلطة التشريعية دورها في عملية الإصلاح ، من خلال التدقيق في عملية اختيار القضاة أو الاستفادة من الطاقات والكفاءات القضائية والقانونية المقتدرة ، بعيدا عن التقسيمات والمحاصصة والطائفية ، مع استعادة لمسيرة القضاء العراقي قبل إن يختل ويتم تهميشه في زمن الدكتاتورية والاستفادة من تلك الفترة وما خطته من صفحات ومواقف يعتز بها القضاء .

إن تثبيت دعائم الاستقلالية للقضاء العراقي فعلا وبشكل عملي يدفع بالعملية السياسية إلى خطوات ثابتة وراسخة ، وعند اطمئنان المواطن إلى وجود جهة مستقلة وتتمتع بالحيادية يرسخ اعتقاده من أن حقوقه لن تضيع ، مع ما يمكن معها إن تخضع جميع الأطراف إلى قرارات القضاء ، وبالتالي لا يوجد احد شخصا كان أو حزبا أو هيئة أو تجمعا فوق القانون ، بالإضافة إلى

عدم اعتماد القضاء الاستثنائي أو منح الموظفين الإداريين صلاحيات قضائية حتى يمكن حصر مركز الأحكام والقرارات التي تخص الحقوق بالقضاء العراقي ، وتعميق منهج حقوق الإنسان في عمل المؤسسة القضائية المدنية منها أو الجنائية ، علما بأن القضاء الاستثنائي بأشكاله وصوره التي حلت علينا في العراق من المجالس العرفية والمحاكم الثورية والخاصة ومحاكم امن الدولة جميعها مخالفة صريحة لمبدأ استقلالية القضاء ومخالفة للدساتير التي كانت سائدة في تلك الفترات .

مسألة استقلالية القضاء عنصر رئيسي من العناصر الرئيسية في مكونات النظام السياسي ، ومسألة استقلالية القاضي لا يعني بأي شكل من الأشكال أن تكون قراراته باتة ودون تدقيق ويتصرف كما يشاء، الاستقلالية تعني في الالتزام بإجراءات التقاضي وإصدار الأحكام وفقاً للقانون. وتحقيق أقصى ما يستطيع لتحقيق العدالة والحق ، وعلى هذا الأساس وحتى يتم تبلور مفهوم استقلالية القضاء العراقي على السلطتين إن تترجم هذه الاستقلالية من خلال كف يدها من التدخل في الشأن القضائي أو العمل على إدخال عناصر منسجمة أو ملتزمة مع أحزابها أو تنظيماتها السياسية أو تجمعاتها الطائفية إلى الجسد القضائي ، بغض النظر عن كفاءتها أو خبرتها مما سيحدث أثرا سلبيا مستقبلا على وضع القضاء العراقي ، ويشكل حجر عثرة في طريق الاستقلالية .

ويأتي تشكيل المحكمة الاتحادية في العراق خطوة أكيدة على سبيل ترسيخ مبدأ الاستقلالية ، وحرص من المشرع على أن تكون جميع الخطوات والقرارات التي تخطوها السلطتين التشريعية والتنفيذية تحت التدقيق القانوني ومن قبل جهة مستقلة ، حيث إن القانون رسم طرق الطعن في قرارات المحاكم العراقية ، وبذلك تعود مرجعية التدقيق والبت في هذه القرارات من قبل القضاء العراقي الذي له الولاية العامة بما في ذلك المحكمة الدستورية .

ومع إن الظرف الراهن خلق مؤسسات مستقلة لها صلاحية اتخاذ القرارات والأحكام دون أن يكون للقضاء العراقي صلاحية تدقيق قراراتها أو نقضها ، مما يمكن أن يتم اعتباره أضعافا لدور القضاء وشرخا في العمل القضائي والقانوني ، فأن هذه الجهات مع ما منحها الدستور من وظائف وصلاحيات لاتجد لها مبررا أو غطاءا أمام استقرار الوضع أو انسجام العمل السياسي مع مبدا فصل السلطات واستقلالية العمل القضائي .

> **من بين أهم ركائز دولة القانون اعتماد نظرية فصل السلطات، وأهم أعمدتها الأساسية استقلالية القضاء**

أن مبدأ استقلالية القضاء المعزز بمقتضى الدستور يشكل قاعدة متينة ترتكز عليها دولة القانون ، الدولة التي طالما افتقدها العراقي ردحا طويلا من الزمن ، إذ طالما خرقت السلطات تلك الاستقلالية وتجاوزت عليها ، ، ولذا كان مبدأ الاستقلالية مجرد كلمات منصوص عليها في الدساتير المؤقتة دون أي تطبيق ، وكانت تلك السلطات تعتبر المؤسسة القضائية خصما عليها إخضاعه أو استمالته ، ولذا لم يكن مبدأ الاستقلالية محترما على الدوام بأي شكل من الأشكال ، ويمكن إن تشكل المحاكم الاستثنائية وسلب اختصاصات

المؤسسة القضائية وتعطيل أحكام محاكم الجنايات والبداءة ، ومنح الموظفين المدنيين صلاحيات القضاء ، وغيرها من الأمور التي تتجاوز على استقلالية السلطة القضائية ، حتى وصل الأمر بالدكتاتور البائد إن يعتبر القضاء وظيفة عادية ضمن هيكل المؤسسة .

وكان للراحل جلال طالباني دورا رياديا ومهما في ترسيخ أسس الأستقلالية في الدستور ، ليس فقط لكونه من الأسرة القانونية ، انما جسد بالفعل معنى الأستقلالية ضمن المباديء العامة التي يؤمن بها ، ولهذا فأن تلك النصوص بالأضافة الى المحكمة الأتحادية العليا شكلت معلما جديدا في البناء القضائي ضمن الدستور العراقي الجديد .

إن الحرص على تجسيد تلك النصوص إلى واقع عملي يؤكد لدينا ضمان فعالية أكيدة لمبدأ الاستقلالية ، وتأكيدا على ترسيخ ثوابت الديمقراطية في بلد تنمو فيه قيم الديمقراطية مثل نمو الطفل الوليد في تجربة دستورية تعتمد قبل كل الاعتمادات الأنسان وحقوقه .

ولتأكيد تلك الاستقلالية ينبغي تجسيد تلك المبادئ ، وأيضا من خلال إعداد القضاة أعدادا منهجيا ينسجم مع ثقافة حقوق الإنسان التي يؤكدها العراق الجديد ، ومن خلال عملية أصلاح القضاء العراقي الموجود ، ومن خلال إصلاح النظام القضائي العراقي بما ينسجم مع الدستور والتطلعات التطبيقية لمنهج الديمقراطية والنظام الاتحادي الفيدرالي الذي يسعى اليها العراق ، والتركيز على مبدأ فصل السلطات في التطبيقات العملية والسعي لنشر الثقافة القانونية بين المجتمع ، من خلال منظمات المجتمع المدني ودور الأحزاب الوطنية في الشارع العراقي وحصانة القضاة وحمايتهم وتحصينهم ، وان تسعى السلطة التشريعية إن لاتتناقض مع أحكام وقرارات السلطة القضائية ، والالتزام بالنصوص القانونية التي توحد العراقيين وتنصف المرأة وتحافظ على كيان الأسرة والطفولة وعدم تشتيتها بما يضعف المجتمع ويضر بأوضاعه ، ووضع المؤسسة الأمنية التي تختص بوظيفة التحقيق تحت أمرة القضاء أو ربط ترقيات أفرادها أو عناصرها بالقضاء العراقي .

ويتحدد استقلال القضاء في سيادة القانون واحترام الدستور ، وفي قدرة المؤسسة القضائية أن تأخذ دورها الحقيقي والفاعل في الساحة ، وكذلك تمكين المواطن من اللجوء الى القضاء بأسهل الطرق .

وإذا كان استقلال القضاء العراقي يؤدي إلى فاعليته وإسهامه في استقرار الوضع السياسي في العراق ، يستوجب الأمر إن تلتزم كلا السلطتين بهذه الاستقلالية التي أكدها الدستور وتتطلبها ظروف الحياة العراقية ، وأن تحرص السلطة التنفيذية على تعميق هذا الدور إيمانا منها بالمهمة الصعبة المنوطة بالقضاء العراقي ، حيث إن الأنظمة الديمقراطية تحرص على تلك الاستقلالية ، بينما لاتلتزم بها الأنظمة الشمولية والمتخلفة حتى وان وضعتها كنصوص في دساتيرها ، وتفعيل قانون التنظيم القضائي بما ينسجم مع أهمية المرحلة التي يجتازها العراق وهو يؤسس لبناته الأولى على طريق الديمقراطية والالتزام بالنظام الفيدرالي . كما يتطلب الأمر من الأقاليم العراقية المنضوية تحت راية العراق الاتحادي الاهتمام بعملية أعداد القضاة لتأسيس لبنة من لبنات القضاء العراقي المتسلح بثقافة حقوق الإنسان .

وعليه فأن من بين أهم ركائز دولة القانون اعتماد نظرية فصل السلطات ، وأهم أعمدتها الأساسية استقلالية القضاء العراقي الذي يعد أحد ثوابت السياسة الديمقراطية في العراق .

*قاض متقاعد من مجلس القضاء العراقي

مبادئ أساسية
بشأن استقلال السلطة القضائية

الامم المتحدة UN.org

حيث أن شعوب العالم تؤكد في ميثاق الأمم المتحدة، في جملة أمور، تصميمها على تهيئة ظروف يمكن في ظلها أن تسود العدالة وعلى تحقيق التعاون الدولي في ميدان تعزيز وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية دون أي تمييز،

وحيث أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ينص خصوصا على مبادئ المساواة أمام القانون وافتراض البراءة، والحق في محاكمة عادلة وعلنية أمام محكمة مختصة مستقلة ونزيهة مشكلة وفقا للقانون،

وحيث أن العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية يضمنان كلاهما ممارسة هذه الحقوق بالإضافة إلى أن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية يضمن كذلك الحق في المحاكمة دون تأخير بغير موجب،

وحيث أنه لا تزال توجد في حالات كثيرة فجوة بين الرؤية التي تقوم عليها تلك المبادئ وبين الحالة الفعلية،

وحيث أنه ينبغي أن يسير تنظيم وإدارة شؤون القضاء في كل بلد على هدى تلك المبادئ، كما ينبغي بذل الجهود لتحويلها كاملة إلى واقع ملموس،

وحيث أن القواعد التي تخضع لها ممارسة الوظائف القضائية ينبغي أن تهدف إلى تمكين القضاة من التصرف وفقا لتلك المبادئ،

وحيث أن القضاة مكلفون باتخاذ القرار الأخير بشأن حياة المواطنين وحرياتهم وحقوقهم وواجباتهم وممتلكاتهم،

وحيث أن مؤتمر الأمم المتحدة السادس لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين طلب، في قراره ١٦، من لجنة منع الجريمة ومكافحتها أن تدرج ضمن أولوياتها وضع مبادئ توجيهية تتعلق باستقلال القضاة واختيار القضاة وأعضاء

النيابة، وتدريبهم مهنيا، ومركزهم،

وحيث أن من المناسب، بناء على ذلك، إيلاء الاعتبار أولا لدور القضاة بالنسبة إلى نظام القضاء ولأهمية اختيارهم وتدريبهم وسلوكهم،

فإنه ينبغي للحكومات أن تراعى وتحترم، في إطار تشريعاتها وممارساتها الوطنية، المبادئ الأساسية التالية التي وضعت لمساعدة الدول الأعضاء في مهمتها المتعلقة بضمان استقلال السلطة القضائية وتعزيزه، وأن تعرض هذه المبادئ على القضاة والمحامين وأعضاء السلطتين التنفيذية والتشريعية والجمهور بوجه عام. مع أن هذه المبادئ وضعت بصورة رئيسية لتنطبق على القضاة المحترفين في المقام الأول، فإنها تنطبق بدرجة مساوية، حسب الاقتضاء، على القضاة غير المحترفين حيثما وجدوا.

استقلال السلطة القضائية

١. تكفل الدولة استقلال السلطة القضائية وينص عليه دستور البلد أو قوانينه. ومن واجب جميع المؤسسات الحكومية وغيرها من المؤسسات احترام ومراعاة استقلال السلطة القضائية.

٢. تفصل السلطة القضائية في المسائل المعروضة عليها دون تحيز، على أساس الوقائع ووفقا للقانون، ودون أية تقييدات أو تأثيرات غير سليمة أو أية إغراءات أو ضغوط أو تهديدات أو تدخلات، مباشرة كانت أو غير مباشرة، من أي جهة أو لأي سبب.

٣. تكون للسلطة القضائية الولاية على جميع المسائل ذات الطابع القضائي كما تنفرد بسلطة البت فيما إذا كانت أية مسألة معروضة عليها للفصل فيها تدخل في نطاق اختصاصها حسب التعريف الوارد في القانون.

٤. لا يجوز أن تحدث أية تدخلات غير لائقة، أو لا مبرر لها، في الإجراءات القضائية ولا تخضع الأحكام القضائية التي تصدرها المحاكم لإعادة النظر. ولا يخل هذا المبدأ بإعادة النظر القضائية أو بقيام السلطات المختصة، وفقا للقانون، بتخفيف أو تعديل الأحكام التي تصدرها السلطة القضائية.

٥. لكل فرد الحق في أن يحاكم أمام المحاكم العادية أو الهيئات القضائية التي تطبق الإجراءات القانونية المقررة. ولا يجوز إنشاء هيئات قضائية، لا تطبق الإجراءات القانونية المقررة حسب الأصول والخاصة بالتدابير القضائية، لتنتزع الولاية القضائية التي تتمتع بها المحاكم العادية أو الهيئات القضائية.

٦. يكفل مبدأ استقلال السلطة القضائية لهذه السلطة ويتطلب منها أن تضمن سير الإجراءات القضائية بعدالة، واحترام حقوق الأطراف.

٧. من واجب كل دولة عضو أن توفر الموارد الكافية لتمكين السلطة القضائية من أداء مهامها بطريقة سليمة.

حرية التعبير وتكوين الجمعيات

٨. وفقا للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، يحق لأعضاء السلطة القضائية كغيرهم من المواطنين التمتع بحرية التعبير والاعتقاد وتكوين الجمعيات والتجمع، ومع ذلك يشترط أن يسلك القضاة دائما، لدى ممارسة حقوقهم، مسلكا يحفظ هيبة منصبهم ونزاهة واستقلال القضاء.

٩. تكون للقضاة الحرية في تكوين جمعيات للقضاة أو غيرها من المنظمات لتمثيل مصالحهم والنهوض بتدريبهم المهني وحماية استقلالهم القضائي، وفى الانضمام إليها.

المؤهلات والاختيار والتدريب

١٠. يتعين أن يكون من يقع عليهم الاختيار لشغل الوظائف القضائية أفرادا من ذوى النزاهة والكفاءة، وحاصلين على تدريب أو مؤهلات مناسبة في القانون. ويجب أن تشتمل أي طريقة لاختيار القضاة. على ضمانات ضد التعيين في المناصب القضائية بدوافع غير سليمة. ولا يجوز عند اختيار القضاة، أن يتعرض أي شخص للتمييز على أساس العنصر أو اللون أو الجنس أو الدين أو الآراء السياسية أو غيرها من الآراء، أو المنشأ القومي أو الاجتماعي، أو الملكية أو الميلاد أو المركز، على أنه لا يعتبر من قبيل التمييز أن يشترط في المرشح لوظيفة قضائية أن يكون من رعايا البلد المعنى.

شروط الخدمة ومدتها

١١. يضمن القانون للقضاة بشكل مناسب تمضية المدة المقررة لتوليهم وظائفهم واستقلالهم، وأمنهم، وحصولهم على أجر ملائم، وشروط خدمتهم ومعاشهم التقاعدي وسن تقاعدهم.

١٢. يتمتع القضاة، سواء أكانوا معينين أو منتخبين، بضمان بقائهم في منصبهم إلى حين بلوغهم سن التقاعد الإلزامية أو انتهاء الفترة المقررة لتوليهم المنصب، حيثما يكون معمولا بذلك.

١٣. ينبغي أن يستند نظام ترقية القضاة، حيثما وجد مثل هذا النظام، إلى العوامل الموضوعية ولا سيما الكفاءة والنزاهة والخبرة.

١٤. يعتبر إسناد القضايا إلى القضاة ضمن إطار المحكمة التي ينتمون إليهما مسألة داخلية تخص الإدارة القضائية.

السرية والحصانة المهنيتان

١٥. يكون القضاة ملزمين بالمحافظة على سر المهنة فيما يتعلق بمداولاتهم وبالمعلومات السرية التي يحصلون عليها أثناء أداء واجباتهم الأخرى خلاف الإجراءات العامة، ولا يجوز إجبارهم على الشهادة بشأن هذه المسائل.

١٦. ينبغي أن يتمتع القضاة بالحصانة الشخصية ضد أي دعاوى مدنية بالتعويض النقدي عما يصدر عنهم أثناء ممارسة مهامهم القضائية من أفعال غير سليمة أو تقصير، وذلك دون إخلال بأي إجراء تأديبي أو بأي حق في الاستئناف أو في الحصول على تعويض من الدولة، وفقا للقانون الوطني.

التأديب والإيقاف والعزل

١٧. ينظر في التهمة الموجهة أو الشكوى المرفوعة ضد قاض بصفته القضائية والمهنية وذلك على نحو مستعجل وعادل بموجب إجراءات ملائمة. وللقاضي الحق في الحصول على محاكمة عادلة. ويكون فحص الموضوع في مرحلته الأولى سريا، ما لم يطلب القاضي خلاف ذلك.

١٨. لا يكون القضاة عرضة للإيقاف أو للعزل إلا لدواعي عدم القدرة أو دواعي السلوك التي تجعلهم غير لائقين لأداء مهامهم.

١٩. تحدد جميع الإجراءات التأديبية وإجراءات الإيقاف أو العزل وفقا للمعايير المعمول بها للسلوك القضائي.

٢٠. ينبغي أن تكون القرارات الصادرة بشأن الإجراءات التأديبية أو إجراءات الإيقاف أو العزل قابلة لإعادة النظر من جانب جهة مستقلة. ولا ينطبق ذلك على القرارات التي تصدرها المحكمة العليا أو السلطة التشريعية بشأن قضايا الاتهام الجنائي وما يماثلها.

*ديفيد ج. ساشار

سوء السلوك القضائي والثقة العامة في سيادة القانون

يؤدي سوء السلوك القضائي إلى تحطيم نسيج ما هو ضروري لجعل الجهاز القضائي قادر على العمل – أي المواطنين الذين يعتقدون أن قضائهم عادل ونزيه.

ولا يمكن أن يوجد القضاء بدون ثقة وطمأنينة من الشعب. ولذلك يجب أن يخضع القضاة للمساءلة عن المعايير القانونية والأخلاقية. وعند مساءلتهم عن سلوكهم، لا بد من مراجعة السلوك القضائي دون أن الاعتداء على استقلال عملية اتخاذ القرارات القضائية. وهذه المهمة يمكن أن تكون شاقة.

يُبنى القضاء على أساس العقيدة العامة أكثر من أي فرع حكومي آخر – فالقضاة لا يقودون الجيوش أو قوات الشرطة، ولا يتمتعون بسلطة المال لتمويل المبادرات ولا يمررون تشريعات وبدلاً من ذلك، فإنهم يصدرون أحكامًا بشأن القانون.

الأحكام التي يجب أن يؤمن بها الشعب جاءت من مأمورين قضائيين وشرعيين ومستقلين وأكفاء.

ويأتي سوء السلوك القضائي بأشكال عديدة، حيث تعالج المعايير الأخلاقية الإجـــراءات الإشكالية، والإغفال، والعلاقات التي تستنفد ثقة

> من أمثلة الانتهاكات استخدام الموقف القضائي لتعزيز المصلحة الخاصة

الجمهور.

وتشمل الشكاوى الشائعة عن سوء السلوك الأخلاقي سلوكا غير لائق؛ وعدم التأهل على النحو الواجب عندما يحدث للقاضي تضارب في المصالح؛ والمشاركة في الاتصالات التي يطلبها طرف واحد وعدم تنفيذ واجباتها القضائية في الوقت المناسب.

كما أن السلوك خارج قاعة المحكمة يمكن أن يكون كذلك.

وينبغي ألا تحاول الرقابة على السلوك القضائي تنظيم الجوانب الشخصية البحتة من حياة القاضي. غير أن القاضي يمكن أن يرتكب سوء سلوك .وبالانخراط في سلوك شخصي يدعو إلى التشكيك في نزاهتهم القضائية.

وهذا صحيح حتى لو كان السلوك نفسه غير حكيم بالنسبة للمواطن العادي.

وكما يقول المثل، يعظم الرداء السلوك.

ومن الأمثلة الواضحة على ذلك انتهاكات القانون الجنائي، وسوء السلوك الجنسي مع الموظفين، والمحامين، والأطراف، والانضمام إلى المنظمات التمييزية، واستخدام الموقف القضائي لتعزيز المصلحة الخاصة.

وتتضمن العديد من مدونات قواعد السلوك القضائي أيضا عبارات عامة تحث القضاة على الحفاظ على نزاهة الجهاز القضائي وتفادي ظهور الارتجال. فعلى سبيل المثال، تنص ديباجة مدونة قواعد السلوك القضائي في أركنساس على أنه «ينبغي للقضاة أن يحافظوا على كرامة المكتب في جميع الأوقات وأن يتجنبوا الارتجال في حياتهم المهنية والشخصية».

وفي أي مرحلة، يحكم القاضي حتى الآن بعيداً عن السوابق القانونية أو التشريع أو الانتهاك الفاضح للحقوق الأساسية.

ويبدو أن القاضي يتعامل مع الإفلات من العقاب على القانون؟ وبوجه عام، ينبغي أن تترك قرارات القاضي للمراجعة القضائية، وليس للانتقاد من جانب لجنة معنية بالسلوك. مع ذلك، فإن الحوادث التي يُسجن فيها الأشخاص دون مراعاة الأصول القانونية، أو اختراع القضاة لسبل انتصاف غير مناسبة للقضايا أو انهيار سيادة القانون، يمكن أن ترقى إلى مستوى سوء السلوك القضائي. فتنظيم هذا النوع من السلوك دون انتهاك الفصل بين السلطات أو استقلال صنع القرار يصبح كالسير على حافة السكين.

ولا بد من إعادة النظر في تنفيذ طريقة مجدية لحماية الجمهور من سوء السلوك القضائي. وعلاوة على ذلك، يجب أن يجرى هذا عن طريق الحد

> القضاة يجب ان يعملوا بشرف،وينبغي تصحيح الأخطاء الأخلاقية

الأدنى من خطر التدخل غير المشروع من جانب القوات التي تحاول منع إصدار أحكام غير شعبية، وإن كانت صحيحة، بشأن القانون.

وبطبيعة الحال، لا بد من وضع نظام مناسب لحماية حقوق القضاة في الطعن أثناء التهم الأخلاقية. وإذا كان هناك استنتاج بأن القاضي ينتهك معايير الأخلاقيات القضائية، فإن تحديد العقوبة أو الانتصاف سيكون الخطوة التالية.

ويجب أن تتوفر للجنة المعنية بالسلوك غير المجهزة تجهيزا جيدا لسبل الانتصاف المناسبة. ويخدم الانضباط العام الغرض المزدوج المتمثل في تصحيح الحكم المعني، فضلاً عن تثقيف الآخرين في الجهاز القضائي.

وعادة ما تكون للجان المعنية بالسلوك سلطة إصدار تحذيرات أو توبيخ للسلوك غير الأخلاقي.

ويمكن إصدار أمر باتخاذ تدابير علاجية تتطلب، على سبيل المثال، التوجيه أو الرصد أو التعليم الإضافي.

والجزاءات النادرة والجسيمة المتمثلة في التعليق أو الترحيل من المكتب المقصور على أفظع حالات سوء السلوك.

ويتعين على السلطة القضائية أن تدعم التدابير التي تخضع للمساءلة.

في حين أن أغلبية القضاة يعملون بشرف، ينبغي تصحيح الأخطاء الأخلاقية، كما ينبغي الاعتراف بالخروقات الرئيسية للثقة.

وينبغي أن يكون القضاء على استعداد للمساعدة في وضع المعايير أخلاقية وأن يكون جزءاً نشطاً من أي آلية للإنفاذ.

كمايقول رئيس الولايات المتحدة السابق ثيودور روزفلت: «لا يوجد شخص فوق القانون؛ ولا نطلب إذنا من أي رجل عندما نطلب منه أن يطيعه. وتُطالب اطاعة القانون كحق، وليس كمعروف «. فيجب أن ينظر إلى القضاة الذين يتولون إدارة العدالة في بلداننا على أنه أخلاقي ويخضع لتصويب ذي مغزى عندما يكون ذلك ضروريا. وليس هناك أقل من تكون سيادة القانون على المحك.

*يعمل ديفيد ج. ساشار كمدير تنفيذي للجنة الانضباط والتأديب القضائي في أركنساس بالولايات المتحدة وكعضو في المجلس الاستشاري للمركز الوطني لمحاكم الولايات و اكتسب سابقًا خبرة كمقاضي ومحامي ادعاء في الولايات المتحدة.

*UN.org

عبدالمنعم الاعسم:
*المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية

محاولات في فهم العالم

الشائع في محاولات فهم العالم تعبيرات مثل «التعقيد»، و«عدم اليقين». حاولنا في هذا المقام من زوايا متعددة الفهم من خلال محركات نظرية أتت من حالة قوى الإنتاج، أو الأفكار المسيطرة على التغيير، أو التحليل الواقعي الذي استند إلى حالة القوى وتوازناتها.

السبب في محاولة الفهم منذ البداية أنه مهما كان القول الشائع صحيحاً عن تراجع العولمة، أو أنها تتآكل بشكل آخر Deglobaliztion فإن الحقيقة التي لا يمكن تجاهلها هي أن الدول وشعوبها تتصل بالعالم وتتفاعل معه، بأكثر من أي وقت مضى في تاريخ الإنسانية سفراً وتجارة، وثقافة وتعليماً.

ما يحدث في العالم لم يعد أموراً تجري في بلاد أخرى؛ ومهما كانت المسافة فإن الحرب أو السلام يلقيان بظلالهما على السياسات الخارجية للدول، وكذلك أفرادها في قرارات السفر والعمل والتعليم وحتى التسوق.

فهم العالم هكذا ضروري؛ ليس لأنه متعلق بالأمن والسلم الدوليين فقط، في زمن باتت فيه الأسلحة النووية منتشرة علناً أو سراً؛ وإنما أيضاً لأنه متعلق بشدة بمسيرة الإنسان في صباحه ومسائه.

في المحاولات السابقة حاولنا مع آخرين التمييز ما بين «النظام الدولي» و«النظام العالمي»، والتفرقة بين العالم متعدد الأقطاب، والقطبية الثنائية، والقطب الواحد؛ لأن ذلك كان يصف عالماً رأيناه ونحاول تبسيطه.

الآن لم يعد الأمر يجري بهذه السهولة؛ بل هناك ركض نحو عالم متعدد الأقطاب تعود فيه ألمانيا واليابان إلى الساحة، وتسعى فيه الهند وتركيا إلى الوجود بشكل أو بآخر.

مجموعة الدول السبع، وجماعة العشرين، أصبحت تدافع القطبية؛ بينما تظهر جماعات جديدة مثل «شنغهاي» و«البريكس» الجديدة بانضمام أعضاء جدد؛ ووسط ذلك كله عادت مجموعة «عدم الانحياز» لتحاول أن تجد لنفسها مكاناً جديداً.

عالم العلاقات الدولية الدكتور محمد عبد السلام، نشر مؤخراً في دورية «إنتريجونال» مقالاً عنونه أولاً بالإنجليزية Hard Times، ثم أردف بالعربية: الإشكاليات المعلقة لتحليل حالة العالم في «الأوقات الصعبة». وفي المتن بدأ بوضع قائمة من المواضيع التي تحول بيننا وبين فهم العالم،

أولها: ماذا يمكن أن يفعل العالم مع «الأمراض الوبائية»؟

وثانيها: هل خرجت الطبيعة عن «النمط المعتاد» نهائياً؟

وثالثها: هل عاد الصراع الدولي؟

ورابعها: ماذا يحدث داخل الأقاليم؟

وخامسها: كيف يمكن أن تنتهي حرب من نوعية أوكرانيا؟

وسادسها: كيف يتم التعامل مع «الفاعلين من دون الدول»؟

وسابعها: لماذا تنفجر الاضطرابات الاجتماعية في دول متطورة؟

وثامنها: ما الذي فعلته وسائل التواصل الاجتماعي في الرأي العام؟

وتاسعها: ماذا نفعل مع الذكاء الاصطناعي؟

> **ما يحدث في العالم لم يعد أمورا تجري في بلاد أخرى**

الإشكاليات التسع شائعة في كل النقاشات العامة لمحاولات فهم العالم أولاً، ثم التنبؤ بما سوف يجري فيه ثانياً.

ولعل ذلك يعكس تحديات وفرصاً يمكن الاستعداد لها بسياسات عاقلة ورشيدة.

المؤكد أنه يمكن إضافة إشكاليات أخرى لها اتصال بالهوية، والنظام الاقتصادي العالمي وهو يترنح وسط منظماته وتحالفاته الدولية، وعما إذا كان ممكناً الخروج من العملة الدولية، الدولار؛ وهل ما زالت الديمقراطية القائمة على قاعدة الأغلبية والأقلية فاعلة داخل الدول أو خارجها؟

الثابت حتى الآن أنه لا توجد نظرية كلية مثل تلك التي تشمل «كل الأشياء»، مثل «الإنترنت»، أو تفسر الكون وتطوراته، مثل «النسبية» لآينشتاين، أو «التطور» لداروين؛ فما زالت الكتابات المختلفة حول القضايا الكونية تمضي وفق جماعات متنوعة تتأرجح بين «المثالية» و«الواقعية»؛ «الهيمنة» و«السيادة»،

واحتمالات الانفجار وإمكانات التسوية. الشمول النظري العظيم بات مستحيلاً بينما عدد سكان العالم يتعدى ٨ مليارات نسمة، توجد منها ٣ مليارات في دولتين فقط: الهند والصين.

أيٌّ من الإشكاليات التي عرضها الكاتب تصلح للذهاب في اتجاه الجنة أو الجحيم؛ وفي الطريق إلى كل منهما لم يعد هناك «مفترق طرق» يحض العالم على الاختيار.

ومثل ذلك ربما يكون مؤجلاً للنجاة من إبادة الوباء أو الحرب النووية أو الكارثة المتوقعة للذكاء الاصطناعي.

تجنب الاختيار هو الذي يجعل الولايات المتحدة مصممة على الوجود في منطقة الإنـدو- باسفيك، بينما تحاول في الوقت نفسه أن تبقي الأبواب على الصين مفتوحة. الترويج المستمر لوسيلة الصفقات المتكافئة على مـدى الـقـدرة في ذلك أو Transnationalism ربما تصنع فرصاً أو تفتح أبواباً، ولكن المجتمع الدولي يعلم أنها لا تعيد بناء الكوكب بطريقة مقبولة.

«الإقليميات» الجديدة، بما فيها الشرق الأوسط، تخلق مجالات معقولة وبعيدة من حافة الهاوية الكوكبية، ولكنها ليست كافية لضمان المستقبل.

المصطلح الجديد عن الجنوب الكوني The Global South ربما يعطي فهماً لموقف الدول النامية من طرفي الحرب الأوكرانية- الروسية المتسم بنوع من الحياد النظري، ونوع آخر من التجربة، واستعارة سياسات سابقة، مثل عدم الانحياز، تلائم العصر، وفي الوقت نفسه تعظم المصالح حتى بطريقة موقتة.

الإشكالية التي يمكن إضافتها أن حيرة الفهم الراهنة ربما تقود إلى سياسات سوف ترتب أوقاتاً صعبة إضافية؛ خصوصاً أن الدول لن تجد إلا زيادة عناصر القوة واجباً في هذه المرحلة الصعبة.

في الشرق الأوسط فإن سباقاً للتسلح النووي ربما يحل مشكلة الفشل الدولي في «اكتشاف» الأسلحة النووية الإسرائيلية، أو التعامل مع السلاح النووي الإيراني الذي يقترب من لحظة الحقيقة بتملك السلاح، بينما العالم يراقب مندهشاً مستويات التخصيب الإيرانية.

مثل ذلك سوف يحتم عنفاً إسرائيلياً يفجر حرباً لم يفلح أحد في تجنبها، وربما يضاف إليه ما ذكرته صحيفة «يديعوت أحرونوت» الإسرائيلية مؤخراً، من إخراج إسرائيل من المأزق الفلسطيني بإقامة دولة فلسطينية في قطاع غزة، وهذه مع قيادة «حماس» للدولة الوليدة، وتعزيز استخراج الغاز مـن أمـام الـقـطـاع، مـا يمكّن مـن إعطاء إسرائيل النجاح المفقود من المسيرة الإسرائيلية الـنـاجـحـة سـيـاسـيـاً واقتصادياً وتكنولوجياً، منذ قيامها قبل ثلاثة أرباع قرن من الآن!

> **مهما كانت المسافة فإن الحرب أو السلام يلقيان بظلالهما على السياسات الخارجية للدول**

*د. عبد المنعم سعيد:عضو مجلس الشيوخ المصري حالياً، ورئيس مجلس إدارة «مؤسسة المصري اليوم» الصحافية في القاهرة، ورئيس اللجنة الاستشارية لـ«المجلس المصري للدراسات الاستراتيجية»، وسابقاً كان رئيساً لمجلس إدارة «مؤسسة الأهرام» الصحافية، و«مركز الأهـرام للدراسات الاستراتيجية»، و«المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية»، وعضو مجلس الشورى المصري. كاتب في صحيفة «الشرق الأوسط» منذ عام ٢٠٠٤، و«الأهرام» و«المصري اليوم»... وعدد من الصحف العربية. أكاديمي في الجامعات والمعاهد المصرية، وزميل زائر في جامعة «براندیز» الامريكية، ومؤلف للعديد من الكتب.

حسام عيتاني:

تفجير سد كاخوفكا.. توسيع شبكة الأسرار

بعد يومين من التكهنات عمّا إذا كان الهجوم الأوكراني المضاد الذي طال انتظاره قد بدأ، فقد وقع الانفجار في سد كاخوفكا الضخم، ليعلن بدء التصعيد الحاد للقتال في شرق أوكرانيا.

الهجمات التي شنتها القوات الأوكرانية على أطراف المناطق التي تسيطر القوات الروسية شرق إقليم دونيتسك في الأيام الماضية، اتسمت بالحذر وبقلة الوحدات التي شاركت فيها، مما أعطى الانطباع بأن العمليات ليست أكثر من استطلاع لتحديد نقاط القوة والضعف في خطوط الدفاع التي باشر الروس بناءها منذ انسحابهم من خاركيف وخيرسون قبل شهور.

ويتفق الخبراء العسكريون على أن موسكو التي لم تبادر إلى عمليات هجومية باستثناء دفع مرتزقة شركة «فاغنر» إلى الاستيلاء على مدينة باخموت، قد استفادت من الدروس القاسية التي تلقتها في هجماتها الفاشلة حول كييف وخاركيف ومحاولات الاندفاع نحو الجنوب الغربي الأوكراني نحو ميكولايف في المراحل الأولى من الهجوم. وأن روسيا قررت الانتقال إلى الدفاع الاستراتيجي وتحصين خطوطها على نحو يجعل من الاستيلاء عليها كارثة لا قِبل للأوكرانيين بتحملها.

لذلك، كانت هجمات الأوكرانيين في اليومين الماضيين على مستوى الكتائب وعدد محدود من الألوية المدرعة وترمي أساسا إلى جس نبض الدفاعات الروسية وتحديد أماكن حقول الألغام الجديدة ومواقع الارتكاز وما يتبع ذلك من التعرف على نقاط الإسناد المدفعي والصاروخي والحرب الإلكترونية وخطوط الإمداد وأماكن تجمّع القوات وسوى ذلك من معطيات لا تكفي وسائل الاستخبارات العسكرية التقليدية لتكوين صورة وافية عنها، بل يتطلب الأمر «تنشيط» آليات الدفاع الروسية واختبار جهوزيتها.

وفي هذا السياق جاء اختراق الحدود قرب مدينة بيلغورود واندفاع مقاتلين موالين لكييف إلى داخل الأراضي الروسية سعيا لتوفير صورة دقيقة عن مستوى الاستعداد الروسي والروح المعنوية للجنود الروس في تلك المنطقة.

الهجمات التي شنتها القوات الأوكرانية على أطراف

المناطق التي تسيطر القوات الروسية شرق إقليم دونيتسك في الأيام الماضية، اتسمت بالحذر وبقلة الوحدات التي شاركت فيها

لم تتأخر موسكو وكييف في تبادل متوقع للاتهامات بالمسؤولية عن تفجير سد كاخوفكا الذي تسيطر القوات الروسية عليه منذ العام الماضي. فقال الرئيس فولوديمير زيلينسكي إن «مجموعة من الإرهابيين الروس» شنت الهجوم، في حين رأى المتحدث باسم الكرملين ديمتري بيسكوف أن القوات الأوكرانية ارتكبت «عملا تخريبيا».

ذلك أن إغراق مناطق شاسعة بالمياه المتجمعة وراء السد في نهاية موسم ذوبان الثلوج، قد تنجم عنه كارثة إنسانية ربما تطال عشرات الآلاف من السكان ناهيك عن تهديد محطة زباروجيا النووية الواقعة أعلى نهر دنيبرو باضطراب كبير في عملها لاعتمادها في تبريد مفاعلاتها على مياه النهر وتعطيل محطة التوليد الكهرومائي القائمة على السد ذاته. وهذا جانب آخر يبعث على القلق اذ ان المحطة المذكورة وهي الأكبر في أوروبا تقع في مرمى نيران الجانبين وقد يؤدي اي حادث سواء من تبادل القصف او شح مياه التبريد الى كارثة اضافية.

السد والهجوم المضاد

أكثرية التوقعات تشير إلى أن الهجوم الأوكراني المضاد المنتظر سيقع شرق السد في منطقة زباروجيا وتكون وجهته من الشمال إلى الجنوب لفصل مناطق سيطرة القوات الروسية عن بعضها وقطع خط الإمداد البري عن شبه جزيرة القرم التي تحتلها روسيا منذ ٢٠١٤. عليه، يزداد الغموض حول الغاية من تدمير السد والجهة التي ستعاني– من وجهة النظر العسكرية وليس المدنية والإنسانية– من الانفجار.

ولن تتضح أبعاد الكارثة قبل أيام أو حتى أسابيع بعدما تتدفق المياه من السد وتغمر الأراضي المجاورة حيث بدأت بالفعل موجة نزوح من مئات القرى والمدن، خصوصا من خيرسون في اتجاه المناطق الأبعد.

وعليه، يفترض أن يكون من قام بتفجير السد ليل ٥–٦ يونيو/حزيران قد درس بدقة السلبيات والإيجابيات التي سيسفر عنها انهيار واحد من السدود الأكبر في أوكرانيا وما هي المناطق التي سيؤدي غرقها إلى إعاقة حركة العدو وتسهيل عمل قواته في المواجهات العسكرية المقبلة.

من هنا يمكن فهم إنكار الجانبين الروسي والأوكراني مسؤوليتهما عن تفجير السد وتحميلها إلى الطرف الآخر. فبغض النظر عن التبعات الأخلاقية للتسبب بكارثة ليست واضحة الأبعاد بعد وما يمكن أن تنجم الأضرار عنه من خسائر بشرية، فإن اعتراف أي طرف بالوقوف وراء الانفجار سيكشف نواياه واتجاهات العمل العسكري المقبل. فكل من الطرفين سيسعى إلى توظيف تدفق المياه وإغراقها للأراضي القريبة في عرقلة حركة القوات المعادية.

> **يضاف انفجار سد نوفا كوخافكا إلى سلسلة من العمليات الغامضة**

أكثرية التوقعات تشير إلى أن الهجوم الأوكراني المضاد المنتظر سيقع شرق السد في منطقة زباروجيا وتكون وجهته من الشمال إلى الجنوب لفصل مناطق سيطرة القوات الروسية عن بعضها

ويضاف انفجار سد نوفا كوخافكا إلى سلسلة من العمليات الغامضة التي تحفل بها الحرب الأوكرانية– الروسية منذ انفجار أنابيب الغاز الروسي في بحر البلطيق في خريف العام الماضي واغتيال ابنة الفيلسوف الروسي ألكسندر دوغين وهجمات المسيّرات على الكرملين والكثير غيرها.

*مجلة «المجلة»اللندنية

اشتباكات كوسوفو..
الأسباب والحلول المطروحة قبل تفاقم الأزمة

*المجلس الاطلسي(أتلانتك كاونسل)

تكون السياسات محلية، لكن العواقب قد تتخطى البعد المحلي. في أبريل / نيسان، قاطع السكان ذوو الأغلبية الصربية في شمال كوسوفو الانتخابات البلدية، التي أجريت بعد أن غادر ممثلوهم المؤسسات الرسمية للحكومة في أعقاب نزاع بين البلاد وصربيا، في جزء منه حول لوحات ترخيص السيارات.

يتناول تقرير موقع «أتلانتك كاونسل» الذي ترجمه «الخليج الجديد»، تفاعلات الاشتباكات الأخيرة في كوسوفو، حيث يرى أنه مع مقاطعة المرشحين والناخبين من صرب كوسوفو، فاز مرشحو ألبان كوسوفو في الانتخابات المحلية في الشمال، والتي شارك فيها ٣٫٥٪ فقط من السكان المحليين.

واندلعت الاحتجاجات عندما تولى ٤ رؤساء بلديات مناصبهم بتعليمات من الحكومة المركزية التي يهيمن عليها ألبان كوسوفو وتحت حماية خاصة من الشرطة؛ مما أدى إلى إصابات لدى قوات حفظ السلام التابعة للناتو. الآن، تراقب أوروبا والعالم، في محاولة لمنع تصعيد العنف العرقي.

يشرح خبراء «أتلانتك كاونسل» (المجلس الأطلسي) تطورات الأحداث في شمال كوسوفو:

شرارة الأحداث

استنادًا إلى جميع المعلومات من المجتمع المدني، بما في ذلك كل من صرب كوسوفو وألبانها، لم يكن السؤال كثيرًا «هل» بل بالأحرى «متى» ستتفاقم الأزمة طويلة الأمد. كان هناك العديد من المحفزات المحتملة للتصعيد، والتي كانت واضحة للراغبين في الاعتراف بها، وقد نشأ العديد من هذه المحفزات عن سلسلة من القرارات التصعيدية التي اتخذها القادة السياسيون من كلا الجانبين.

ويسلط التقرير الضوء على بعض الأمثلة: انسحاب صرب كوسوفو من مؤسسات كوسوفو، ولا سيما قوات الشرطة، ونشر قوات شرطة كوسوفو الخاصة في الشوارع في المنطقة الشمالية، ومصادرة الأراضي في البلديات التي يغلب على سكانها الصرب، ورفض المشاركة في الانتخابات.

وفي نهاية المطاف، اشتباكات عنيفة بين الأقلية الصربية وجنود الناتو هذا الأسبوع أثارها تولي ٤ رؤساء بلديات من ألبان كوسوفو منتخبون حديثًا يتولون مناصبهم في شمال كوسوفو بعد انتخابات أبريل/نيسان التي قاطعها صرب كوسوفو.

وفقا للتقرير، لطالما كانت البلديات ذات الأغلبية الصربية في شمال كوسوفو بؤرة التوتر في النزاع الذي طال أمده مع صربيا. وقد جاء التصعيد في وقت سابق من هذا الأسبوع في أعقاب سلسلة من الإجراءات المتبادلة على كلا الجانبين بعد المواجهة المتوترة الأخيرة، بشأن إنفاذ لوحة الترخيص على حدود البلدين في أواخر عام ٢٠٢٢.

ويشير إلى أن الأمر المختلف هذه المرة هو سلسلة الحسابات السياسية الخاطئة التي يبدو أن الحكومة في بريشتينا قامت بها بشأن مواقف الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين.

فبعد استثمار رأس مال سياسي كبير في حوار بلغراد وبريشتينا بقيادة الاتحاد الأوروبي لتطبيع العلاقات بين الجانبي، حذرت واشنطن وحلفاؤها من بروكسل إلى باريس وبرلين، بريشتينا من تصعيد الموقف أكثر.

وبدلاً من ذلك، أراد شركاء الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي التركيز على التقدم في الحوار، وزاد قرار الحكومة بمضاعفة تنفيذ نتائج الانتخابات المحلية التي جرت في أبريل/نيسان، والتي قاطعتها الأغلبية الصربية وشارك فيها أقل من ٣/٥٪ من السكان في شمال كوسوفو، من صب الوقود على النار.

ويرى التقرير أنه مع هذا التصعيد، تخاطر كوسوفو الآن بخسارة جزء مما كان يعتبر إلى حد كبير دعمًا أمريكيًا وأوروبيًا غير مشروط.

ويضيف أن الوضع في شمال كوسوفو وصل إلى نقطته الحالية بسبب مجموعة من العوامل والأحداث. وقد أدى عدم تنفيذ اتفاقية «أوهريد» لتطبيع العلاقات والفشل في إنشاء رابطة بلديات الصرب إلى إحباط متزايد في المجتمع الدولي.

وأحد العوامل الحاسمة هو عدم النضج الذي أظهره القادة المشاركون في عملية الحوار والتحديات التي يواجهونها في الانخراط والمضي قدمًا من خلال الإرادة السياسية القوية. ويبدو أن حوافز كلا الجانبين للالتزام بالاتفاقيات لم تكن قوية بما فيه الكفاية وبالتالي تمت إعاقة التقدم.

ووفقا للتقرير، يمكن إرجاع العامل المحفز للحالة في الشمال إلى الانسحاب المتعمد لصرب كوسوفو من المؤسسات المحلية، وقد ساعد هذا في خلق فراغ استولت عليه حكومة كوسوفو - من خلال الإصرار على إجراء انتخابات محلية وفرض تولي رؤساء البلديات مناصبهم لإثبات أن الشمال موجود كواقع سياسي منفصل خارج الإطار المؤسسي لكوسوفو.

الخطورة

وذكر الخبراء في التقرير، فإنه حتى لو بدا أن جميع الأطراف تحاول خفض درجة الحرارة في الأيام الأخيرة، فقد تؤدي مجموعة من العوامل إلى زيادة تصعيد الموقف. وهنا يذكّر التقرير بأنه لطالما كانت روسيا متطفلاً انتهازيًا في المنطقة بأدوات تضليل مهمة، خاصة بين وسائل الإعلام الصربية والجماهير.

ويمكن أن يضع تأثير التجمع القومي بين الأغلبية الألبانية في كوسوفو صناع القرار الحكوميين في بريشتينا على الفور في مركز الحدث. ويبدو أنهم اختاروا مرارًا وتكرارًا الوقوف على المبدأ أكثر من الحلول البناءة سياسيًا وضاعفوا من الإجراءات الرمزية، بالرغم من تحذيرات الحلفاء الغربيين لتجنب التصعيد.

وقد يجعل ذلك من الصعب عليهم التراجع. وصربيا لها تأثير على العصابات التي يمكن أن تؤجج الموقف إذا اختاروا ذلك، أو تلقوا تعليمات بذلك.

الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة

يشير التقرير لوجوب توقف الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي عن اعتبار غرب البلقان قضية هامشية، وهو ما كان عليهما فعله طوال العقد الماضي. ولا ينبغي السماح للأعضاء الخمسة الأوروبيين الذين لم يعترفوا بكوسوفو (قبرص واليونان ورومانيا وسلوفاكيا وإسبانيا) بالتظاهر ببساطة بأن أفعالهم لا تحدث فرقًا. يجب عليهم، ودول الاتحاد، بذل جهود جديدة للبحث عن حل وليس مجرد انتظار شخص آخر لمعالجة القضايا.

ويلفت إلى وجوب الحوار السياسي الأوسع، الذي يتوسط فيه الاتحاد الأوروبي وتدعمه الولايات المتحدة؛ حيث كان تصعيد الأحداث في شمال كوسوفو في الأيام الأخيرة إلهاء مؤسف لكوسوفو وصربيا في جهودهما لتطبيع العلاقات من خلال الحوار السياسي.

وعاد الوضع إلى المربع الأول، مع نفس الطلبات من كلا الجانبين، وحث الأطراف على إظهار الولاء لحلفائهم الغربيين وإظهار أنهم يمكن أن يكونوا شركاء موثوقين وجديرين بالثقة في تطلعاتهم الأوروبية الأطلسية.

وكذلك، وفقا للخبراء، وجوب ألا تكافئ الولايات المتحدة وأوروبا المفسدين على التقدم المحرز في عملية التطبيع في الأشهر الأخيرة، حيث يساعد التصعيد الحالي القادة في بريشتينا وبلغراد على تجنب تنفيذ بعض الخطوات الصعبة نحو التطبيع والتعامل مع التحديات السياسية المحلية.

كما يجب على أوروبا والولايات المتحدة توضيح أن السبيل الوحيد للخروج من الوضع الحالي هو أن يمر في نهاية المطاف من خلال حوار بلغراد – بريشتينا.

الانتخابات الجديدة

ينبغي للحل إجراء انتخابات جديدة بشروط مسبقة؛ مثل مشاركة صرب كوسوفو، وتهيئة ظروف العمل لشرطتها ورؤساء البلديات، والانسحاب الكامل لوحدات الشرطة الخاصة التابعة للحكومة المنتشرة في الشمال، وهو أحد المتطلبات المعلنة لصرب كوسوفو للمشاركة في الانتخابات المحلية.

إن التقدم مع اتحاد البلديات الصربية بحلول منتصف نوفمبر/تشرين الثاني هو الآن شرط ملموس مع تحديد موعد نهائي لحكومة كوسوفو للوفاء به.

ومن الواضح أنه يجب التفكير في انتخابات جديدة وتنفيذها بعناية فائقة؛ لضمان الاعتراف بنتائجها من قبل جميع الأطراف على أنها شرعية.

www.marsaddaily.com

الموسم الثاني للإنصات المركزي